طَرْدُ البابِ على وتيرة واحدة ومظانه في العربية

د. محمد بن حمَّاد القرشي
الأستاذ المساعد بمعهد اللغة العربية- جامعة أم القرى

ملخص البحث

هذا البحث بعنوان : (طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية) وعلى الرغم من أهميته لم يُفرده أحدٌ – فيما أعلم – بدراسة مستقلة تجمع مسائله وقضاياه عدا السيوطي في (الأشباه والنظائر) فقد خصَّه ببضع ورقات ، وهي مع أهميتها لا تبرز الموضوع في مكانه اللائق به ، ومن ثَمَّ جاء هذا البحث هادفاً إلى جمع ما تشتت وتفرَّق من مسائل هذه الظاهرة بين ثنايا كتب التراث وخاصة النحوية .

فانقاد له من تلك المسائل المتأبِّية نحو أربع وثلاثين مسألة وُزعت على ثلاثة مباحث سبقها تمهيد وتلاها خاتمة سجلت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج ومنها :

١ – عَرَّف البحث (طرد الباب على وتيرة واحدة) بأنه تعميم حكم ثبت في بعض أفراد الباب لعلَّة على سائر الباب مع انتفاء العلَّة؛ ليكون الباب على طريقة واحدة ولا يختلف .

٢ – طرد الباب ينتمي إلى قياس الطرَّد وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلَّة .

٣ – قد يُطرد في الكثير الحكم الذي ثبتت علَّته في القليل .

٤ – اتخذ بعض النحاة طرد الباب على وتيرة واحدة مُرجِّحا لرأي على آخر .

* * *

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد .

فموضوع هذا البحث هو (طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية)، ولعلَّه من المناسب ونحن في بداية هذا البحث أَنْ نقدم تعريفاً لُغويّاً واصطلاحياً للموضوع ، وتلك سُنَّة سار عليها الباحثون في أبحاثهم ، فأقول مستعيناً بالله :

يشتمل العنوان على ثلاث كلمات أساسية وهي (طرد) و(الباب) و(وتيرة) وسنقف عند المعنى اللغوي لتلك الكلمات

الطرد : أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك ، طردتَ الطَّريدة : إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، ألا ترى أنَّ هناك كَرًّا وفَرًّا ، فكلٌّ يطرد صاحبه ، ومنه المِطرد: رمح قصير يُطرد به الوحش، واطَّرد الجدول: إذا تتابع ماؤه بالريح[١] .

الباب : يطلق في اللغة على مدخل الدار وثغرها ، ويطلق في الحدود والحساب على الغاية، وقد حكى سيبويه : «بينت له حسابه باباً باباً» [٢]. أمَّا في المراجع النحوية فقد أطلق لفظ الباب على موضوعات النحو المتفقة في الأحكام والمعالجة ، فقيل باب الفاعل والمفعول به والحال.

الوتيرة : الطريقة . قال ثعلب : هي من التواتر أي التتابع ، وما زال على وتيرة واحدة أي على صفة ، وفي حديث العباس بن عبد المطلب قال : كان عمر بن الخطاب لي جاراً ، فكان يصوم النهار ويقوم الليل ، فلمَّا ولي قلتُ: لأنظرن اليوم إلى عمله ، فلم يزل على وتيرة واحدة حتى مات أي على طريقة واحدة مطردة يدوم عليها» [٣] .

أمَّا في الاصطلاح فلم أقع للنحاة على تعريف محدد لطرد الباب على وتيرة واحدة ، وهو يَرِدُ عندهم بألفاظ متعددة - ستأتي في أثناء هذا البحث - كقولهم : (ليجري الباب على سنن واحد) ، ومنها (ليجري الباب على منهاج واحد) ومنها (ليجري الباب على نسق واحد) ومنها (لئلا يختلف الباب) .

ومن الممكن أنْ نسترشد ببعض نصوصهم في إيجاد تعريف لهذه الظاهرة كقول أبي البقاء العكبري : «أن الحكم إذا ثبت لعلة اطرَّد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلَّة ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول في موضعٍ يُقْطَعُ بالفرق بينهما من طريق المعنى ، كما لو قُلتَ : (ضرب الله مثلاً) فإنك ترفع وتنصب مع أن الفاعل والمفعول معقولٌ قطعا . ونظيره من المشروع أنَّ الرَّمل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد ، ثم زالت العلة وبقي الحكم.. ونظيره في التصريف أنَّ الواو في مستقبل وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو (يَعِدُ) ، ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ؛ ليكون الباب على سنن واحد»[٤] .

استنتاجاً من النَّص السابق أستطيع أن أقول : المراد بطرد الباب على وتيرة واحدة عند النحاة هو تعميم حكم ثبتَ في بعض أفراد الباب لعلَّة على سائر الباب مع انتفاء العلَّة التي ثبت بها الحكم ليكون الباب كلُّه على طريقة واحدة ولا يختلف.

وعلى الرّغم من أهمية هذا الموضوع ؛ إذ إن طرد الباب على وتيرة واحدة - كما سيأتي - نوع من أنواع القياس فلا أعلم أحداً من النحاة – قديماً أو حديثاً – خصَّه ببحث مستقل يجمع مسائله ويبين ماهيته عدا السيوطي الذي خصَّه ببضع صفحات ذكر فيها بعضاً من مسائل هذه الظاهرة في كتابه (الأشباه والنظائر)[٥] ، ولكننا لن نعدم حديثاً لسائر النحاة عن

هذه الظاهرة غير أن حديثهم عنها جاء نثاراتٍ متفرقة بين أضابير كتب التراث وخاصة النحوية .

فقصد هذا البحث إلى استظهار تلك المسائل وجمعها بين دفتيه وترتيبها؛ لتستبين أهمية هذه الظاهرة للمطلع عليه .

أمَّا المنهج الذي سرتُ عليه في هذا البحث فقد قمتُ باستقراء عددٍ من المؤلفات النحوية ولاسيما الشروحات والحواشي كشرحي الرضيّ على الكافية والشافية لابن الحاجب ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وحاشية الصبان على الأشموني ، وحاشية الخضري على ابن عقيل... وغيرها ، فاستخرجت ما فيها من مسائل تتعلق بطرد الباب على وتيرة واحدة ، ولا أزعم لبحثي هذا أنه استقصى كلَّ ما ورد من مسائل هذه الظاهرة في كتب التراث ، ولكني أزعم أنه جمع عدداً من المسائل تفي بتبيان هذه الظاهرة . وقد بلغ عددها أربعاً وثلاثين مسألة ، ناقشتُها مسألة مسألة ، وجعلتُ لكلٍّ منها عنواناً يتفق مع مضمونها ، وأوردتُ ما قيل فيها من أقوال العلماء مركزاً على ما يثبتُ انتماءها إلى ظاهرة (طرد الباب على وتيرة واحدة) ، معقِّباً عليها بما تيسر لي ، ثم رتبتُ تلك المسائل وأدرتها على ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد لبيان ما هية طرد الباب وحقيقته ، أمَّا المباحث فهي :

المبحث الأول : طرد الباب في الأفعال وتضمَّن ثلاث عشرة مسألة.

المبحث الثاني : طرد الباب في الأسماء وتضمَّن خمس عشرة مسألة.

المبحث الثالث : طرد الباب في الحروف وتضمَّن ست مسائل .

وتلا ذلك خاتمة البحث أو جزت فيها ما توصل إليه البحث من نتائج .

تمهيــد:

ماهية طرد الباب وحقيقته :

يظهر لي أن طرد الباب على وتيرة واحدة نوع من أنواع القياس النحوي، وسأتخذ من إحدى المسائل المشهورة لهذه الظاهرة نموذجاً لإيضاح فكرة القياس التي أخالها . وإليك ذلك .

لقد نطقت العرب على سجيتها وكان من سَنَنِهم أنهم يؤثرون التجانس والمماثلة وإجراء الأشباه على سنن واحد ، فقالوا في مضارع وعد (يَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ) .

ثم أتى النحاة فألفوا واو الفعل محذوفة من جميع تصاريف الفعل ، فوقر في أذهانهم أنَّ العرب لم تحذف تلك الواو إلاّ لعلَّة ، وانتهوا إلى أن تلك العلة هي الاستثقال ؛ إذ إنَّ الأصل : (يَوعِدُ) وقعت الواو بين ياء وكسرة فاستُثقِلَتْ فحذفت . - كما استثقل اجتماع الواو والياء في كلمة نحو (سيِّد وميِّت) - ثم طردوا هذا الحذف في سائر التصاريف فقالوا (أعدُ وتَعِدُ ونَعِدُ) مع انتفاء العلة التي أوجبت الحكم ؛ إذ إن الواو فيها لم تقع بين ياء وكسرة .

وطرد الحكم وتعميمه ما هو إلاّ نوع من أنواع القياس ، وأركان القياس أغلبها متوافرة فيه . فالمقيس عليه (يَعِدُ) ، والمقيس (أعدُ ونعدُ وتعدُ) ، والحكم حذف الواو في الجميع أمَّا العلَّة فإنها تخلفت في المقيس ، أو بعبارة أدق العلَّة في المقيس غير مناسبة ؛ لأن العلة في حذف الواو منه هي جعل الباب على وتيرة واحدة أي طريقة واحدة ، وهذه العلَّة ليست الموجبة للحكم أي لحذف الواو ، وهذا النوع من القياس عند النحاة يُسمى قياس الطرد .

فالقياس كما ذكر ابن الأنباري(٦) ثلاثة أقسام : قياس علَّة وقياس شبه وقياس طرد . ويُعرِّفُ ابن الأنباريّ قياس الطرد بأنه «هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة»(٧) .

والمراد بالإخالة المناسبة ، ويقول أستاذنا الدكتور تمام حسَّان : «القياس إمَّا أَنْ تراعى فيه العلَّة وإمَّا ألاّ تراعى ، فإذا لم تراعَ فيه العلَّة سُمي (قياس الشبه) وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علَّة تذكر إلاّ مجرد هذا الشبه (وهو شبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادته في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني عليه) .

أمَّا إذا روعيت العلة ، فإمَّا أَنْ تكون مناسبة أو غير مناسبة فإذا كانت العلة مناسبة سُمي القياس (قياس العلة) كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كلٍّ منهما ، وهي علة مناسبة لإجراء هذا القياس ، وإذا كانت العلة غير مناسبة سُمي القياس (قياس الطرد) كقول النحاة إنَّ (ليس) مبنية لاطراد البناء في كلِّ فعل غير متصرف ، ومن هذا القبيل ما يسوقه النحاة أحياناً من قولهم : (طرداً للباب على وتيرة واحدة) وهذه العلة غير مناسبة..»(٨) .

ومما يعضد ما ذهبت إليه من أن طرد الباب نوع من القياس ما ذكره الفارقي عند إحدى مسائل هذه الظاهرة ، قال : «قالوا (يزن ويعد) فيما اعتلت منه الفاء لا غير ، والأصل : (يَوْزِن ويَوْعِدُ) فذهبت الفاء.. وذلك استثقالاً للخروج من ياء إلى واو إلى كسرة ، وذهبت مع باقي حروف المضارعة الهمزة والنون والتاء وإنْ لم يوجد فيها علة الياء ، ليطَّرد الباب على قياس واحد»(٩) .

كما أَنَّ طرد الباب على وتيرة واحدة يتماس مع قياس الحمل إذا كان المحمول والمحمول عليه من باب واحد ، أمَّا بقية أنواع الحمل فلا ،

ومن ثَمَّ فلا تنكرن أيُّها القارئ الكريم ما يرد في أثناء هذا البحث من عبارات للنحاة كقولهم: حُمل كذا على كذا طرداً للباب على وتيرة واحدة، أو حُمل كذا على كذا ليجري الباب على سنن واحد . وأشباه ذلك .

ودونك الآن المباحث التي يتألف منها هذا البحث :

المبحث الأول : طرد الباب في الأفعال

١ – حذف الواو من نحو (أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِد) حمـــلاً علـــى يَعِدُ؛ ليكون الباب على سنن واحد :

إذا كان فاء الفعل الثلاثي واواً نحو (وعد ، ووزن) فإنها تُحذفُ منه في المضارع فيُقال : (يَعِدُ ، ويزِنُ) وللنحاة رأيان في علّةِ هذا الحذف .

الأول : قال به الكوفيون(١٠). وهو أن الواو حذفت من نحو : (يَعِدُ، ويَزِنُ) للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ، فأبقوا الواو في مضارع اللازم نحو: «وَجِلَ : يَوْجَل ، ووَحَل : يَوْحَلُ» وحذفوها من المتعدي نحو : «وَعَدَ : يَعِدُ، ووزن: يَزِنُ». وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضا من حذف الواو.

وهذا التعليل غير مطرد وضعَّفه ابن الأنباري(١١)؛ إذ إنَّ كثيراً من الأفعال اللازمة قد حُذفت منها الواو ، وذلك نحو : «وكَفَ(١٢) البيتُ : يَكِفُ، ووَنَمَ(١٣) الذُّبابُ : يَنِمُ ، ووجَدَ (في الحزن) : يَجِدُ» إلى غير ذلك ، والأصل فيها : «وكَفَ : يَوْكِفُ ، ووَنَمَ : يَوْنِمُ ، ووجَدَ : يَوْجِدُ» وكلها لازمة ، فلو كانتْ العلَّة التي ذهب إليها الكوفيون صحيحةً لكان يجب أنْ لا تحذف الواو من تلك الأفعال .

الثاني : قال به البصريون[١٤]. وهو أنَّ الواو حُذِفتْ من نحو (يَعِدُ ، ويَزِنُ) لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ؛ إذ الأصل فيهما :(يَوْعِدُ ، ويَوْزِنُ) فحذفوا الواو من المضارع ؛ لأنَّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم كما استثقلوا اجتماع الواو والياء في كلمة نحو: (سيِّد ، ومَيِّت) وأصلهما: (سَيْوِد ، ومَيْوِت) فتخلصوا من هذا الثقل بقلب الواو ياءً ، وإدغام الياء في الياء .

وأمَّا (وَجِلَ : يَوْجَل ، ووحِلَ : يَوْحَلُ) فإنما لم تحذف منه الواو ؛ لأنه جاء على (يَفْعَلُ) بفتح العين ، كعِلِمَ : يعلَم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يوجب حذفها .

وأمَّا حذف الواو من «أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ» والعلةُ فيها منتفية ؛ لأن الواو في هذه الأفعال لم تقع بين ياءٍ وكسرة ؛ إذ إنَّ أصلها: «أَوْعِدُ ، ونَوْعِدُ ، وتَوْعِدُ» فبالحمل على (يَعِدُ) ، أي أنهم حملوا حروف المضارعة التي هي الهمزة والنون والتاء على الياء ؛ لأنها أخوات فلمَّا حُذفتْ الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حُذفت مع الأُخر ؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، ليجري الباب على سَنَنٍ واحد كما ذكر ابن الأنباري[١٥].

قال المبرد تحت عنوان : (هذا باب ما كان فاؤه واواً من الثلاثة) : «اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع . وذلك قولك :وَعَدَ : يَعِد ، ووَجد : يَجِدُ ، ووسمَ : يسِمُ ، وسقوطها لأنها وقعت موقعاً تمتنع فيه الواوات . وذلك أنها بين ياء وكسرة ، وجُعلت حروف المضارع الأُخر توابعَ للياء ؛ لئلا يختلف الباب»[١٦] .

وقال الرضي في (شرح الشافية) : «وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في (يَعِد) ، أو مقدرة كما في يضع ، ويسع ؛ فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يكن

معه إدغام إحداهما في الأخرى... وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما ، مع أن الياء علامة المضارعة ، وأن الثقل حصل من الواو لكونها الثانية ، ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تَعِدُ ، وأَعِدُ ، ونَعِدُ ، طرداً للباب »(١٧) .

فالعلَّة عند نحاة البصرة ومَنْ تبعهم - كما رأيتَ - في حذف الواو من (أعد ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ) هي الحمل على (يَعِد) الذي حذفت منه الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، طرداً لباب المضارع على وتيرة واحدة وإنْ اختلفت عباراتهم في ذلك.

٢ – حذف همزة (أفعل) إذا اجتمعت مع همزة المضارع نحو (أُكرم) وطرد حذفها مع بقية أحرف المضارع .

إذا كان الفعل الماضي على وزن (أفعل) فإنَّ همزته تحذف في المضارع المبدوء بالهمزة كراهة اجتماع همزتين ، وما ينشأ عن اجتماعهما من الثقل ، نحو (أُكرم) والأصل : (أُأَكرم) فحذفوا الهمزة الثانية طلباً للتخفيف . ثم إنهم التزموا هذا الحذف مع بقية أحرف المضارعة مع انتفاء علة الحذف وهي اجتماع الهمزتين ؛ طرداً للباب .

قال المبرد : «فأمَّا بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أوَّلاً فيكون الفعل على (أفعل) نحو : أخرج وأكرم ، ويكون المستقبل نحو : يُخرج ويُكرم ، وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤَفْعِل) فحذفت الهمزة لأنه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع ، فلمَّا كانت زائدة وكانت تلزم مالا يقع في الكلام مثله حذفت، وأُتبعت حروف المضارع الهمزة، كما جرين في باب وعد مجرى الياء »(١٨).

فقول المبرد : «وأُتبعت حروفُ المضارعِ الهمزةَ» معناه : أن همزة أفعل حذفت من المضارع في نحو (يُكرم وتُكرم ونُكرم) ، لا لعلة الثقل ؛ إذ لم يجتمع في المضارع في هذه الصور همزتان ، ولكنهم التزموا الحذف في هذه الصور إتباعاً للمضارع المبدوء بالهمزة .

والعلة في ذلك أن يجري باب المضارع على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف كما صرح بذلك ابن يعيش قال في (شرح المفصل) : «الأصل في تُكرِم»تُؤَكرم بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة ، وذلك أنَّ الماضي أَكْرَمَ بهمزة التعدية على وزان (دحرج) ، فالهمزة بإزاء الدال ، فإذا رددته إلى المضارع زدتَ في أولـه حرف المضارعة ، وكان القياس تُؤكرم نحو تُدحرج ؛ لأن أحرف المضارعة إنما تزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه إلاَّ أنهم حذفوا الهمزة من أوله كراهية اجتماع همزتين في فعل المخبر عن نفسه نحو أُأكرم ، ثم حملوا عليه سائر المضارعة ؛ ليجري الباب على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف »[١٩] .

وقال الرضي : «همزة (أفعل) حذفت بعد حروف المضارعة ، أمَّا في (أُقيم) فلاجتماع الهمزتين ، وأمَّا في (نُقيم ويُقيم وتُقيم) فطرداً للباب وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة »[٢٠] .

وربما جاء في الشعر إثبات همزة أفعل مع بعض أحرف المضارعة استصحاباً للأصل .

ومنه قول الشاعر : * فإنه أهلُ لأَنْ يُؤَكرما[٢١] *

٣ – استتار الضمير مع أغلب صيغ المضارع للدلالة عليه وطرداً للباب مع الباقي .

من المعلوم أَنَّ الضمير ينقسم إلى قسمين : مستتر وبارز ، وقد أشار ابن مالك إلى مظان استتار الضمير حين قال في ألفيته :

ومن ضمير الرفع ما يستترُ　　　كافعلْ أُوافق نغتبط إذ تشكرُ

وإذا استتر الضمير فلا بُدَّ أن يكون في صيغة الفعل ما يدل عليه فصيغة (افْعَلْ) تدل على أنَّ الفاعل هو الضمير المستتر (أنتَ) . وصيغة (أَفْعَلُ) نحو أُوافق تدل على أن الفاعل هو ضمير المتكلم المستتر (أنا) . وصيغة (نَفْعَلُ) نحو نغتبطُ تدل على أَنَّ الفاعل هو ضمير المتكلمين (نحن) .

أَمَّا صيغة (تَفْعَلُ) نحو تشكرُ فإنه يُحتمل أَن يكون الفاعل فيها ضمير المخاطب (أنْتَ) ويحتمل أن يكون ضمير الغائبة (هي) . ولكن العرب طردت الباب مع صيغ المضارع كلِّها ولم يبرزوا الضمير مع صيغة (تَفْعَلُ) إجراءً لمفردات المضارع مُجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها كما صرح بذلك الرضي في (شرح الكافية) قال : «وأمَّا في المضارع والأمر فلم يبرز الضمير في (أفعَلُ) و(نفعَلُ) ؛ لإشعار حرف المضارعة بالفاعل ؛ لأن (أَفعَلُ) مشعر بأنَّ فاعله (أنا)، و(نَفْعَلُ) مشعر بنحن ، الهمزة بالهمزة والنون بالنون. وكذا (يفعلُ) نصٌ في المفرد الغائب ، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز ، وأمَّا (تَفْعَلُ) فإنَّه وإنْ كان محتملاً للمخاطب والغائبة ، لكنهم لم يبرزوا ضميره إجراءً لمفردات المضارع مُجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها »(٢٢) .

٤ – ردّ لام الفعل الناقص المفتوح العين إلى أصلها إذا أُكّد بالنون وكان مسنداً إلى ضمير الواحد المذكر طرداً للباب .

الفعل الناقص إذا لحقته نون التوكيد وكان مسنداً إلى ضمير الواحد المذكر فتح آخره لمباشرة نون التوكيد ولم يحذف منه شيء ورُدَّت لام الفعل إلى أصلها ، يقول الرضي : «إنما رُدّت اللام وفُتحت في الناقص نحو: (اغْزُوَنّ) و(ارْمِيَنَّ) ؛ إذ لو لم تردّ لقيل: (اغزُنَّ) بالضم و(ارْمِنَّ) بالكسر، فكان يلتبس بالأول: جمع المذكر، وبالثاني : الواحد المؤنث ، ففتحوا ما قبل النون في كلٍّ واحد مذكر ، صحيحه ومعتله .

وأمَّا ردُّ اللام في (ارضَيَنَّ ، واخشَيَنَّ) فلطرد الباب فقط ؛ إذ لم يكن يلتبس به شيء آخر »[٢٣] .

فالرّضي ذكر مثالين رُدَّت لام الفعل الناقص فيهما إلى أصلها وهما (اغْزُوَنَّ) و(ارْمِيَنَّ) الأول منهما مضموم العين والثاني مكسور العين . وذكر العلة في ردَّ اللام إليهما وهي حصول اللبس ؛ إذ لو لم تردّ لالتبس الأول بجمع المذكر ، والثاني بالواحد المؤنث .

أمَّا الفعلان (ارضَيَنَّ واخشَيَنَّ) وهما مفتوحا العين . فذكر الرضي أَنَّ اللام رُدَّت إليهما طرداً للباب ؛ لانتفاء اللبس فيهما ولم يُبَيِّن كيف انتفى اللبس فيهما؟ وهو واضح ذلك أنك لو حذفتَ اللام منهما وقلت (ارضَنَّ واخشَنَّ) لم يلتبس بهما شيء ؛ لأنك تقول في هذين الفعلين إذا أسندتهما إلى جمع المذكر (ارْضَوُنَّ واخْشَوُنَّ) بحذف لام الفعل، وإبقاء واو الجماعة محركة بالضم ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

وإذا أسندتهما إلى الواحدة المؤنثة قُلتَ : (ارْضيِنَّ ، واخشيِنَّ) بحذف لام الفعل ، وإبقاء ياء المخاطبة محركة بالكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين .

وحينئذٍ لا تلتبس هذه الصور كما ترى بالفعلين السابقين (ارضَنَّ واخشَنَّ) لو حُذِفَتْ منهما اللام .

ولم يبق مبرر إذاً لردِّ اللام إليهما إلاَّ طردَ الباب على وتيرة واحدة كما قال الرضي . أي أن العرب التزمت ردَّ اللام إلى الفعل الناقص المفتوح العين عند توكيده وإسناده إلى ضمير الواحد المذكر إجراءً له مُجرى مضموم العين ومكسورها اللذين ثبت لهما هذا الحكم لعلة اللبس كما بيَّنا ؛ وليجري باب التوكيد مع الفعل الناقص المسند إلى ضمير الواحد المذكر على سنن واحد ولا يختلف .

٥ – ضمّ واو الجماعة قبل نون التوكيد من نحو (اخشَوُنَّ) إجراءً لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مُجرى واحداً .

إذا اتصلت واو الجماعة بالفعل فلا يخلو ما قبلها من أَنْ يكون مضموماً أو مفتوحاً . يقول الرضي : «ضمير المذكرين ، أعني الواو ، إمَّا أَنْ ينضم ما قبلها، كانصرُوا واغزُوا ، أو يفتح ، كاخشَوا وارضَوا ، فالمضموم ما قبلها يحذف (يعني واو الجماعة[٢٤]) إذا اتصلت به نون التوكيد ؛ للساكنين في كلمتين وأولاهما مدة ، وإنْ كانت الثانية (يعني نون التوكيد) لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الأولى ، إلاّ أنهما على كلٍّ حال كلمتان ، والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها ، وعليها دليل إذا حُذفت وهو ضمة ما قبلها.. والمفتوح ما قبلها يُحرك للساكنين بالضَّم ، وإنما لم يحذف ؛ لأنه ليس بمدة وإنَّما ضُمَّ ولم يكسر ولم يفتح إجراءً لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مُجرى واحداً ، بالتزام الضمة فيه »[٢٥] .

فالرضي في النَّص السابق يَفْرُق بين واو الجماعة المضموم ما قبلها والمفتوح ما قبلها .

فالمضموم ما قبلها تحذف إذا وليتها نون التوكيد نحو (انصرُنَّ ، واغزُنَّ) والأصل (انصرُونَّ ، واغزُونَّ) حُذفت واو الجماعة؛ لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد، وكانت أولى بالحذف ؛ لوجود دليل عليها وهو ضمة ما قبلها .

أمَّا واو الجماعة المفتوح ما قبلها فلا تحذف إذا وليتها نون التوكيد وإنما تحرك بالضم للساكنين ، نحو (اخشَوُنَّ ، وارضَوُنَّ) ، والأصل في (اخشَوُنَّ) : (اخشَيُوْنَّ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء (وهي لام الفعل) وواو الجماعة ، فحذفت الياء التي هي لام الفعل ؛ لالتقاء الساكنين ، وحُرِّكت واو الجماعة بالضم ؛ لالتقائها ساكنةً مع نون التوكيد ، ولم يحذف الساكن الأول وهو (واو الجماعة) ؛ لأنه ليس بمدة .

و(ارضَوُنَّ) أصلها : (ارضَوُوْنَّ) وعُمِلَ فيها مثلما عُمِلَ في (اخشَيُونَّ) وحُركت واو الجماعة في (اخشوُنَّ ، وارضَوُنَّ) بالضم ولم تُكسر أو تفتح إجراءً لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مُجرى واحداً بالتزام الضمة فيه ، نحو : انصرُنَّ ، اغزُنَّ ، اخشَوُنَّ ، ارضَوُنَّ ، كما صرَّح بذلك الرضي .

ولو حُركت الواو المفتوح ما قبلها إذا وليتها نون التوكيد بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو حُركت بالفتح لاختلفت حركة ما قبل نون التوكيد مع جمع المذكر . وتأمل ذلك الاختلاف لو قيل: انصرُنَّ ، اغزُنَّ ، اخشَوِنَّ ، ارضَوِنَّ

٦ – ضم حرف المضارعة في الرباعي ؛ لالتباسه بالثلاثي إذا كان ماضيه مبدوءاً بالهمزة وطرداً للباب مع بقية الأبنية .

يفتح حرف المضارعة في الأفعال الثلاثية نحو (يَضرب) ، والخماسية نحو (يَنطلق) والسداسية نحو (يَستخرج) ما عدا الرباعية فيضم فيها حرف المضارعة نحو (يُكرم ويُدحرج) .

فإن قال قائل : لِمَ اختلف أول أفعال المضارعة وكان الرباعي منها مضموم الأول وما عداه مفتوح الأول ؟

فالجواب[٢٦] عن ذلك : أَنَّ الأصل الفتح في جميع ذلك، وإنما وجب الفتح؛ لأنه أخف الحركات ، ونحن نتوصل به إلى الابتداء كما نتوصل بالضم والكسر ، فكان استعمال الفتح أخفَّ وأولى إلاَّ أن المضارع من الفعل الرباعي إذا كان أولَ الماضي همزة تحذف منه الهمزة فيصير لفظ المضارع على أربعة أحرف نحو (أكرم : يُكرم ، وأسلم : يُسلم) ، فلو أبقينا حرف المضارعة منه مفتوحاً لالتبس بمضارع الفعل الثلاثي .

فضُمَّ أولّ مضارع الرباعي ؛ ليفصل بينه وبين الثلاثي ، ثم أُتبع سائر مضارع الرباعي ممَّا لا يلتبس بالثلاثي نحو (يُدحرج ، ويبعثر) أُتبع لما فيه الهمزة طرداً للباب ؛ لئلا يختلف طريق الفعل الرباعي ويجري على نهج واحد يقول ابن فلاح في (المغني) : «وإنما ضُمَّ (يعني حرف المضارعة في الرباعي)[٢٧] خيفة التباس الرباعي - بزيادة الهمزة - بالثلاثي نحو : أضرب : يُضرب ، وأكرم : يُكرم ؛ لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة ، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم : أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي؟ ثم حمل بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة »[٢٨] .

٧ – دخول نون الوقاية على الفعل قبل ياء المتكلم لعلة مع بعض الأفعال وطرداً للباب مع الباقي .

تلحق نون الوقاية الفعل قبل ياء المتكلم ؛ لتقيه الكسر الناشئ من ياء المتكلم التي يجب كسر ما قبلها ، قال ابن مالك في ألفيته :

وقبل يا النفس مع الفعل التزم   نون وقاية وليسي قد نُظم

فتصحب الماضي نحو (أَكْرَمني) والمضارع نحو (يُكرمني) والأمر نحو (أَكْرِمني) ومذهب الجمهور أَنَّ هذه النون دخلت على الأفعال السابقة لتقيها الكسر - كما أسلفنا - ولولا دخول النون عليها لدخلها الكسر لو قِيل (أَكْرِمِي) ونحوه .

ولكن هذه العلة التي ذكرها الجمهور ليست على إطلاقها فهناك طائفة من الأفعال لا يدخلها كسر وإنْ لم تلحقها نون الوقاية كالأفعال المعتلة نحو (دعاني ، ورماني) والمتصلة ببعض الضمائر كألف الاثنين نحو (ضرباني) وواو الجماعة نحو (ضربوني) وياء المخاطبة نحو (اضربيني) .

ذلك أن ما قبل نون الوقاية في الأفعال السابقة ونحوها ساكن ، والساكن لا يدخله الكسر ، فكان حقّ تلك الأفعال ألاّ تدخل عليها نون الوقاية يقول الرضي : «فإن قلتَ : فكان يجب ألا تجلب (يعني نون الوقاية) في نحو: يدعوني ، وضربوني ، واضربوني ، ورَمانِي ، وضَرَباني ، واضرباني، واضربيني. وأَنْ يقولوا: يَدْعِيَّ[29] ، ضَرَبُيَّ ، واضْرِبُيَّ ، ورمايَ ، وضربايَ واضربايَ ، واضرِبِيَّ. قلتُ : ذلك إجراءً لباب الفعل مُجرى واحداً ، وحملاً للفرع على الأصل؛ لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة، ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر ، فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضاً ، وهو المعتل اللام ، والمتصل به الضمائر المذكورة»[30] .

فقول الرضي : «وذلك إجراء لباب الفعل مُجرى واحداً »أي : طرداً لباب الفعل على طريقة واحدة وهو عَيْنُ ما ذكره الصَّبان تعقيباً على قول الأشموني: «مذهب الجمهور أنها سُميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل الكسر ».

جاء في حاشية الصبان : «والتعليل المذكور في غير المعتل ، أمَّا فيه نحو (دعا ، ورمى) فلا ، فكان ينبغي أن يزاد وأُلحق المعتل بغيره طرداً للباب »[٣١] .

ولحظ ابن مالك علةً أخرى للحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم وهي أنها تقي الفعل اللَّبس في نحو (أَكْرِمني) في الأمر ، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة قال في شرح التسهيل : «وينبغي أن تعلم أَنَّ فعل الأمر أحق بها (أي نون الوقاية) من غيره ؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران : أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة ، والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة ، فبهذه النون تُوقِّي هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك ، لا لأنها وقت الفعل من الكسر ؛ إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم.. فلمَّا صحبت النونُ الياءَ مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً »[٣٢].

فالعلة عند ابن مالك - كما رأينا - في دخول نون الوقاية على الفعل، هي تَوَقِّي اللبس في فعل الأمر ، فلمَّا صحبَتْ فعل الأمر لعلة صَحِبَتْ أخويه : الماضي والمضارع مع انتفاء العلة فيهما طرداً لباب الفعل على طريقة واحدة .

٨ – إسكان آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك كراهية توالي أربع متحركات في بعض الأبنية ، وطرداً للباب في الباقي .

الأصل في الفعل الماضي أَنْ يبنى على الفتح لخفته نحو (ضربَ ، وأكلَ وشربَ) فإنْ اتصل به ضمير رفع متحرك سَكَنَ له آخر الفعل نحو (ضربْتُ ، وضَرَبْتَ ، ضَرَبْتِ ، وضَرَبْنا ، وضَرَبْنَ) والسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، حيث نُزِّلَ ضمير الرفع المتحرك من الفعل منزلة الجزء ؛ ولذا سكَّنت العرب له آخر الفعل ، بخلاف ضمير المفعول فإن العرب لم تُسكِّنْ له آخر الفعل ، بل أبقته على أصله مفتوحاً، نحو: «ضَرَبَكَ ، وضَرَبَهُ» ؛ لأنه فضلة ، والفضلة يُستغنى عنه كثيراً وليس له من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل[٣٣] .

فإن قيل : هذه العلة منتفية في نحو : (دَحْرَجْتُ) ؛ إذ لم يجتمع فيها أربع متحركات مع ضمير الرفع ، فلِمَ سكن آخره؟ يجيب عن هذا التساؤل ابن فلاح في (المغني) قال : «لما ثبت السكون للأعم الأغلب أُجري غيره عليه تعميماً للحكم ؛ لأن الأفعال شرع[٣٤] واحد ، بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ ، والهمزة من نُكرم وتُكرم ويُكرم، وإنْ انتفت علة الحذف»[٣٥] .

وقال الصبان معقِّباً على قول الأشموني : «وأمَّا نحو (ضَرَبْتَ، وانَطَلَقْنَا ، واستَبَقْنَ) فالسكون فيه عارض ، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة».

قال : « قولـه (كراهتهم توالي أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كـ(انطَلَقْتُ) وحُمل الرُّباعي والسداسي وبعض الخماسي كـ(تعظَّمْتُ) عليه إجراءً للباب على وتيرة واحدة ، وإنما حُمل الأكثر على الأقل ؛ لأن في حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس»[٣٦] .

فابن فلاح والصَّبان متفقان على أنَّ العلة في إسكان آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك هي كراهية توالي أربع متحركات في بعض الأبنية ، ثم عُمِّمَ الحكم وُطرد في الأبنية التي لا تتوالى فيها أربع متحركات .

ولكن ابن فلاح يجعل المعلل هو الأغلب الأعم وأُجري غيره عليه تعميماً للحكم.. وأمَّا الصبان فيجعل المعلل هو الأقل وحُمل عليه غير المعلل وهو الأكثر طرداً للباب على وتيرة واحدة .

ويمكن التوفيق بين القولين بأَنْ نقول : ما ذكره الصَّبان من أَنَّ المعلل هو الأقل وحُمل غير المعلل وهو الأكثر عليه نظر فيه إلى عدد أبنية الفعل ، وأبنيةُ الفعل التي سكن فيها آخر الفعل لعلة وهي الثلاثي وبعض الخماسي أقلُّ عدداً من أبنية الفعل التي سكن فيها آخر الفعل مع انتقاء العلة وهي الرباعي والسداسي وبعض الخماسي .

وما ذكره ابن فلاح في (المغني) من أَنَّ المعلل هو الأغلب الأعم وأُجري غيره عليه تعميماً للحكم لعله نظر فيه إلى كثرة بناء الثلاثي الذي سكن فيه آخر الفعل لعلة ،فالأفعال الثلاثية - فيما يبدو - أكثر من الرباعية والخماسية والسداسية والله أعلم .

٩ – بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة حملاً على الماضي ؛ وليجري الباب على سنن واحد ولا يختلف .

يُبنى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة ويلزم طريقة واحدة في حال الرفع والنصب والجزم ، نحو (هُنَّ يَضْرِبْنَ ، ولن يَضْرِبْنَ، ولم يَضْرِبْنَ) .

ويعلل النحويون بناءه على السكون بالحمل على الماضي المتصل به نون النسوة نحو (ضَرَبْنَ) وبُني الماضي معها على السكون لئلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

قال ابن السَّراج : «وأمَّا لام (يَفْعَلْنَ) فإنما سكنَتْ تشبيها بلام (فَعَلْنَ) وإنْ لم يجتمع فيه أربع حركات ، ولكن من شأنهم إذا أعلّوا أحد الفعلين لعلة أعلّوا الفعل الآخر وإنْ لم تكن فيه تلك العلة »(٣٧) .

وقال أبو الحسن الورَّاق : « وأمَّا (تَضْرِبْنَ) فحُمِلَ على (ضَرَبْنَ) ، وإنْ لم تكن فيه عِلَّةُ (ضَرَبْنَ) إلاّ من وجه النِّسبةِ أنَّ (يَضْرِبْنَ) من جنس (ضَرَبْنَ) ، والباء التي سكنت في يَضْرِبْنَ هي الباء التي سكنت في ضَرَبْنَ ، فحملوا المستقبل على الماضي من الوجه الذي ذكرناه ؛ لئلا يختلف طريق الفعل »(٣٨) .

وليس بمستغرب أَنْ يحملوا الفعل المضارع على الماضي فيبنوه على السكون؛ لاشتراكهما في الفعلية ، وليجري بناء الفعل فيهما مع نون النسوة على سنن واحد ولا يختلف .

قال سيبويه بعد أَنْ علل بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة بالحمل على الماضي : «وليس هذا بأبعد فيها - إذ كانت هي و(فعلَ) شيئاً واحداً - من (يفعلُ) إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم »(٣٩) .

ونقل الصَّيمريُّ عبارة سيبويه السابقة ، ثم شرحها وبينها أتمَّ بيان قال : «يعني ليس هذا التسكين للفعل المضارع والحمل على الماضي بأبعد فيها - وهما مشتركان في الفعلية - من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وليست من جنسها ، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء وليست من جنسها كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين

أواخرها عند إلحاق النون بها أولى وأوجب من غيرها؛ لأن مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر من مشاكلته للاسم »[٤٠].

١٠ – بناء فعل الأمر المعتل الآخر على حذف حرف العلة حملاً له على المضارع المعتل المجزوم وليجريا على سنن واحد في الصحيح والمعتل .

مذهب الكوفيين[٤١] أَنَّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة وهي لام الأمر فإذا قلتَ : اذْهَبْ ، فأصله (لِتذهَبْ) وإنما حذفوا اللام تخفيفاً ، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به ، فكان معرباً مجزوماً بذلك المقدر ، واستدلوا على مذهبهم بأنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو : يرمى ويغزو ويخشى ، حذفتَ لاماتها كما تفعل في المجزوم نحو ليغزُ وليرمِ وليخشَ ، والبناء لا يوجب حذفاً .

ومذهب البصريين أن فعل الأمر مبني على السكون ؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أُعرب ما أعرب من الأفعال أو بُني على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيا على أصله في البناء .

وما استدل به الكوفيون عل أن فعل الأمر معرب لا مبنيٌ - بحذف أحرف العلة من نحو (اغزُ ، وارمِ ، واخشَ) والبناء لا يوجب حذفاً ؛ لأنَّه لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة - لاحجَّة فيه عند كثير من النحاة .

قال ابن الأنباري : «إنَّما حُذفت هذه الأحرف التي هي الواو ، والياء، والألف ؛ للبناء لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ؛ وذلك أنَّه لَّما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك : «لم يفعلْ وافْعَلْ يا فتى» وإنْ كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُوِّي بينهما في الفعل المعتل.. فلمَّا وجب حذف هذه الأحرف في المعتل

للجزم فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملاً للمعتل على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملاً للفرع على الأصل » [٤٢] .

وقريب من قول ابن الأنباري هذا ما ذكره ابن يعيش ، قال : « وأمَّا حذف حرف العلة من نحو : ارمِ واغزُ واخشَ ؛ فلأنه لَمَّا استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو : لم تذهبْ واذهبْ ، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم » [٤٣] .

وحاصل قوليهما : أَن العرب لَمَّا سوَّت بين فعل الأمر والمضارع المجزوم في الصحيح سَوَّت بينهما في المعتل فحذفوا آخر فعل الأمر المعتل في البناء ليوافق آخر الفعل المضارع المعتل المجزوم أي أنهم أجروا فعل الأمر صحيحَه ومعتلَه على سنن المضارع المجزوم ؛ ليتفقا ولا يختلفا .

١١ – إعراب الفعل المضارع ؛ لتوارد المعاني المختلفة عليه ثم طُرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى .

ذهب البصريون[٤٤] إلى أن الفعل المضارع أُعرب لمشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في (شرح التسهيل[٤٥]) إلى أنَّ العلة في إعراب الفعل المضارع أنَّه تتوارد عليه المعاني المختلفة التي لولا الإعراب لالتبست في بعض الأحيان ، فاحتيج إلى إعرابه لتبيان تلك المعاني. وسأذكر أمثلة اختلف فيها إعراب الفعل المضارع تبعاً للمعاني التي يؤديها في السِّياق .

ففي قوله تعـــالى:﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤٦)

قال الزَّجاج : «القراءة بالجزم وكسر الذال لالتقاء الساكنين ، ولو رفعت(٤٧) لكان وجهاً فقلت : ﴿لا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ ...﴾ المعنى أنه مَنْ كان مؤمناً فلا ينبغي أَنْ يتخذ الكافر ولياً »(٤٨) .

وقال أبو جعفر النحاس : « ﴿لا يتخذِ المؤمنون﴾ جزماً على النهي وكُسرت الذال ؛ لالتقاء الساكنين ، قال الكسائي: ويجوز ﴿لا يتخذُ المؤمنون﴾ بالرفع على الخبر كما يقال : لا ينبغي أَنْ تفعل ذلك »(٤٩) .

وقال السمين الحلبي : قوله تعالى : ﴿لا يتخذِ المؤمنون﴾ العامَّة على قراءته نهيا ، وقرأ الضبي (لا يتخذُ) برفع الذَّال نفياً بمعنى لا ينبغي ، أو هو خبر بمعنى النهي نحو﴿لا تضارٌّ والدة﴾(٥٠). و﴿لا يضارُّ كاتب﴾ (٥١) فيمن رفع الراء »(٥٢).

فالحركة الإعرابية إذاً للفعل المضارع هي التي حددت نوع (لا) المتقدمة عليه ، فهي على قراءة الجزم ناهية ، وعلى قراءة الرفع نافية .

وفي قـوله تعالى : ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً ۞ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾(٥٣) .

قرأ أبو عمرو والكسائي : ﴿يَرِثْنِي وَيَرِثْ﴾ جزماً جواباً للطلب (هب)، وقرأ الباقون ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بالرفع على جعله صفة لولي ، أي (ولياً وارثاً)(٥٤).

والجزم عند الفراء أحسن من الرفع قال : «وقوله (يرثني) تُقرأ جزماً ورفعاً.. والجزم الوجه ؛ لأن (يرثني) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء. وإذا رفعتَ كانت صلة للولي : هب لي الذي يرثني»(٥٥) .

فالعلَّة في استحسان الفراء لجزم (يرثني) أن الاسم (وليّاً) الذي يكون الفعل (يرثُني) بالرفع صفة له وقع رأس آية وانقطع عنه قوله (يرثني) فحسن الجزم . والمراد بمصطلح (الصلة) في نصِّ الفراء السابق الصفة .

وفي قولـه تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ويُعذب مَنْ يشاء﴾(٥٦) .

قرأ ابن عامر وعاصم برفع (يغفر ويعذب) والباقون من السبعة(٥٧) بالجزم، وقرأ ابن عباس(٥٨) والأعرج وأبو حيوه (فيغفرَ) بالنصب .

فالرفع على الاستئناف ، والجزم عطفاً على الجزاء المجزوم (يحاسبكم) والنصب على جعل الفاء للسببية والفعل المضارع بعدها منصوب بأَنْ مضمرة.

ولولا خشية الإطالة لذكرتُ أمثلةً أخرى ، فالحركة الإعرابية للفعل المضارع كثيراً ما كانت دليلاً على المعاني التي يؤديها في السياق ، وفيصلاً بين معنى وآخر.

حقاً إنَّ الفعل المضارع يعرب في مواضع لا يلتبس فيها معنى بمعنى حتى يطرد الباب على وتيرة واحدة .

جاء في حاشية الصَّبان : «الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو (يشربُ زيدٌ الماء) حملاً على ما فيه الإلباس ؛ ليجري الباب على سنن واحد »(٥٩).

وقال الرضي في معرض حديثه عن علة إعراب الفعل المضارع :«أُعرب الفعل المضارع بالأصالة ، لا للمشابهة ، وذلك لأنه قد تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبيَّن ذلك الحرف المشترك، فيعيَّن المضارع تبعاً لتعيُّنه ، وذلك نحو قولك (لا تضرب) ، رفعه مخلص لكون (لا) للنفي ، وجزمه دليل على كونها للنهي ، ونحو قولك : (لا تأكل السَّمك وتشرب اللبن) نصب (تشرب دليل على كون الواو للصرف[٦٠]، وجزمه دليل على كونها للعطف.. ثم طُرِد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى ، نحو : يضربُ زيدٌ ، ولن يَضربَ زيد ، ولم يضرب زيد ، كما طُرِدَ الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو : (أكل الخبزَ زيدٌ) سواءٌ كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو الفعل أكثر من غير الملتبسة ، أو أقلَّ أو مساوية لها ؛ فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علَّته في الأقل»[٦١] .

وقد أشار الرَّضي في النَّص السابق إلى أمر مهم ، ذلك أَنَّ طرد الحكم وتعميمه على الباب كلِّه لا يستلزم ثبوت علة الحكم لأغلب أفراد الباب ، إذ قد تَثبتُ علة الحكم في الأقل ويُطرد الحكم في الأكثر ، كحذفهم الواو في : (تَعِدُ ، ونَعِدُ، وأَعِدُ) ؛ لحذفهم لها في (يَعِدُ) ، وكذا حذفوا الهمزة في (يُكرم ، ونُكرم ، وتُكرم) ؛ لحذفهم لها في (أُكرم) .

١٢ – إعلال الماضي لإعلال المضارع والعكس إجراءً لباب الأفعال على سنن واحد

أجرت العربُ الفعل الماضي في مواضع مُجرى الفعل المضارع فقالوا: (أغزيتُ وأدعيتُ وأعليت) ونحوها من الأفعال التي وقعت فيها الواو رابعةً وقُلبت ياءً ، والأصل فيها (أغزَوتُ ، وأدعَوتُ ، وأعْلوتُ) ، لأنها من غزا : يغزو ، ودعا : يدعو ، وعلا : يعلو ، إلاّ أنه لمّا وقعت الواو فيها

رابعةً قُلبتْ ياءً حملاً على المضارع الذي يجب قلب الواو فيه ياء نحو : (يُغْزي ، ويُدعِي ويُعلي) والأصل فيها : (يُغْزِو ، ويُدْعِوْ ، ويُعْلِوْ) والذي أوجب قلب الواو ياءً في المضارع وقوعها ساكنةً مكسوراً ما قبلها ، ألا ترى أنهم قالوا : (ميقات وميعاد وميزان) والأصل:(مِوْقات ، ومِوْعاد ، ومِوْزان)؛ لأنها من الوقت والوعد والوزن، إلاّ أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياءً وكذلك هاهنا .

وهذه العلة منتفية في الماضي ؛ لأن ما قبل الواو فيه مفتوح في الأصل (أغزَوْتُ ، وأدعَوْتُ ، وأَعْلَوْتُ) ولكنهم حملوا الماضي على المضارع مراعاةً لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار المشاكلة والمحافظة على أَنْ تجري الأبواب على سنن واحد ، كما ذكر ابن الأنباري(٦٢) .

وقالوا في (آخيتُ) واخيتُ حملاً على يُواخي ومواخاة ، والأصل يُؤَاخي ، ومُؤَاخاة ، قُلبت الهمزة فيهما واواً لفتحها بعد ضمة ، وفُعِل ذلك بهمزة الماضي وإنْ لم توجد الضمة ؛ لتجري على سنن(٦٣) المضارع والمصدر.

وذكر الفيومي في (المصباح المنير)(٦٤) أن (واخيت) بالواو لغة اليمن. وهذه الواو بدل من الهمزة في (آخيت) كما ذكر ابن جني ، ولا يجوز أَنْ يكونا أصلين مثل (أَكَّدتُ) و(وكَّدتُ) ، و(أَرَّخْتُ) و(ورَّخْتُ) ؛ وذلك أن لام الفعل من (واخيتُ) واو في الأصل لقولك (أخوانِ) و(إخوه) ، فإذا كانت اللام واواً لم يجز أنْ تكون الواو في (واخيتُ) أصلاً ؛ لأنه ليس في كلامهم كلمةٌ فاؤها واو ولامها واو غير قولهم (وَاوٌ)(٦٥) .

ومثلما أعلَّت العرب الماضي لإعلال المضارع عملت العكس فأعلَّت المضارع لإعلال الماضي ، ومن أمثلته ما ذكره ابن عصفور في (الممتع) جاء فيه: «تقول في يَرْضى (يرضيان) ، وفي يشقى (يشقيان) ، كما قالوا (رَضِي) و(شَقِي) ، فحملوا المضارع على الماضي في الإعلال وإنْ لم يكن في المضارع

كسرة قبل الواو توجب قلبها ياءً ، كما كان ذلك في الماضي ، وإذا حملوا اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الإعلال ، في نحو (قائل وبائع ومَقُول ومبيع) فحمل الفعل أولى »(٦٦) .

أُعِلَّ الفعلان الماضيان (رضِي وشقِي) كما ذكر ابن عصفور ؛ بقلب الواو فيهما ياءً ، وأصلهما : رَضِوَ وشَقِوَ ؛ لأنهما من الرضوان والشقاوة ، قُلبت الواو فيهما ياءً لوقوعها متطرفةً إثر كسر ، وجرى هذا الإعلال في الفعلين المضارعين (يرضيان ويشقيان) وأصلهما : يرضَوَان ويشقَوَان ، قُلبت الواو فيهما ياءً ولا موجب لهذا القلب ؛ لأن ما قبل الواو فيهما مفتوح ، ولكنهم حملوا المضارع على سنن الماضي إجراءً لهما مجرى واحداً ؛ لأن الأفعال كلها جنس واحد .

وقالوا في مضارع (غُزِي ورُضِي)(٦٧) بالبناء للمفعول (يُغْزَيان ويُرضَيان) والأصل فيهما : يُغْزَوان ويرضَوَان ، فقلبوا الواو فيهما ياءً ولا موجب لهذا القلب لعدم انكسار ما قبل الواو فيهما ولكنهم حملوا المضارع على سنن الماضي الذي وجب فيه قلب الواو ياءً (غُزِي ورُضِي) والأصل فيهما غُزِوَ ، ورُضِوَ ، والذي أوجب قلب الواو فيهما ياءً وقوعها متطرفة وانكسار ما قبلها ، فلمَّا قالوا (غُزِي ورُضِي) كرهوا أن يقولوا : يُغزوان ويُرضوان ، لئلا يختلف الباب ؛ إذ إن الأفعال جنس واحد فأرادوا المماثلة وأَنْ يكون لفظ الماضي والمضارع واحداً ، فأعلّوا المضارع لإعلال الماضي .

وقالوا في مضارع : (قال وعاد وصام) ونحوها من الأفعال المعتلة العين: (يقُول ويعودُ ويصومُ) والأصل فيها يَقْوُلُ ويَعْوُد ويَصْوُم ، بضم العين، ونظيرها من الصحيح: يقْتُلُ، فنقلوا الضمة من الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها.

والذي حملهم على ذلك أنهم لمّا أعلّوا الماضي بقلب عينه ألفاً ؛

لأن الأصل في قال : قَوَلَ ، وعَادَ : عَوَدَ ، وصامَ : صَوَمَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، أعلُّوا المضارع بإسكان العين ونقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها ؛ ليتفق الفعلان الماضيّ والمضارع في إسكان العين ولا يختلفا ، كما ذكر المبرد(٦٨) .

والذي يَدلُّ على أن الإعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صحَّ الماضي صحَّ المضارع ، ألا ترى أنهم لما قالوا :عَوِر وحَوِل فصححوهما ؛ لئلا يلتبسا بالفعلين عَار وحَالَ ، قالوا : يعوَرُ ويحوَلُ ، فصححوا المضارع لصحة الماضي .

وكذلك ما كان من مضارع الأجوف اليائي نحو (يبِيع ويعيبُ) ، والأصل يَبْيِعُ ويَعْيِبُ ، بكسر العين ، نُقلت الكسرة فيهما من الياء إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها إعلالاً له حملاً على الماضي في باع وعاب على ما ذكرناه في ذوات الواو .

١٣ – إعلال الفعل لإعلال المصدر ؛ ليجريا على سنن واحد .

قد يُعلّ الفعل لإعلال مصدره ، ومن أمثلته قول عمر ﷺ : «وما لنا والرَّمل، وإنما كنَّا راءينا به المشركين وقد أهلكهم الله » ويروى رايينا بياءين .

وقد أورد هذا الأثر ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وقال معقِّباً عليه : «وقوله (راءينا به المشركين) معناه أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، فجعل ذلك رياءً ؛ لأن المرائي يظهر غير ما هو عليه ، ومن رواه بياءين حمله على (رِياء) والأصل : (رِئاء) فقلبت الهمزة ياءً ؛ لفتحها وكسر ما قبلها ، وحُمل الفعل على المصدر وإنْ لم توجد الكسرة »(٦٩).

فرواية (رايينا) بياءين أصلها (راءينا) كما جاء في رواية الأصل قلبت الهمزة ياءً مع انتفاء علة القلب ؛ لعدم انكسار ما قبلها حملاً على المصدر (رِياء) والأصل فيه (رِئاء) سُهِّلت همزته الأولى بقلبها ياءً تخفيفاً ؛ لفتحها وكسر ما قبلها كما ذكر ابن مالك .

ولا غرابة أَنْ يُجرى الفعل مُجرى المصدر في الإعلال أو العكس - وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني من هذا البحث - ؛ لأن بينهما عُلقةً وشبها ، فالمصدر - كما هو معروف - أحد مدلولي الفعل ؛ إذ إن كلَّ فعلٍ يدل على زمنٍ وحدث وهو المصدر ، وفي ذلك يقول ابن مالك في الألفية :

المصدر اسم ما سوى الزمان مِنْ   مدلولي الفعل كأَمْنٍ من أَمِنْ

وزد على ذلك اتفاقهما في مادة الاشتقاق وكون أحدهما أصلاً للمشتقات على خلاف في ذلك ، فالبصريون يرون أن المصدر أصل المشتقات، والكوفيون يرون أن الفعل هو الأصل ، كلٌّ ذلك يُسوغ إعلال الفعل لإعلال المصدر أو العكس ؛ ليتماثلا ويجريا على سنن واحد .

المبحث الثاني : طرد الباب في الأسماء

١ – بناء الضمائر وأسماء الإشارة لشبه بعضها بالحرف في الوضع وطرداً للباب في الباقي .

الإعراب - كما هو معلوم - أصل في الأسماء ، فإنْ بُني شيء منها

فلا بُدَّ أَنْ يكون لعلة ، تلك هي الشَّبه بالحرف عند جمهور النحاة ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

والاسم منه معربٌ ومبني   لشبه من الحروف مُدني

وأنوع شبه الاسم بالحرف كثيرة ، منها الشَّبه الوضعيّ ، وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين ، كالتاء في (جئتَ) و(نا) في (أكرمنا) ، وهذا الشَّبه قيل به في بناء الضمائر ؛ لأن أغلبها وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه عن ذلك فمحمول عليه طرداً للباب على وتيرة واحدة .

يقول الرضي : «وإنما بُنيت المضمرات إمَّا لشبهها بالحرف وضعاً على ما قيل ، كالتاء في (ضربتَ) ، والكاف في (ضربك). ثم أُجريت بقية المضمرات نحو أنا ونحن وأنتما مجراها طرداً للباب»[٧٠] .

والشأن كذلك في أسماء الإشارة فقد قيل في علة بنائها أنها أشبهت الحرف وضعا[٧١] ، نحو : ذا وتا وذي وتي ، وحُملت البواقي نحو : أولاء وأولى عليها طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وقال الأندلسي في شرح (المفصل) : «الموجب لبناء أسماء الإشارة تضمنها معنى الحرف ، وذلك أن الإشارة معنىً كالاستفهام وغيره ، فحقّه أن يوضع له حرف ، فلمَّا أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابةً عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا للإشارة حرفاً ، وكان هذا الاسم المسموع مبنياً ليفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طرداً لأصولهم وإقامةَ سببٍ لبنائه»[٧٢] .

٢ – دخول الإعراب في الأسماء التي لا إلباس فيها حملاً على ما فيه إلباس ؛ ليجري الباب على سنن واحد .

لَّما كانت الأسماء تتوارد عليها المعاني المختلفة ، فتكون فاعلة ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ولولا الإعراب لالتبست المعاني أحياناً .

يقول ابن جني : «ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً(٧٣) واحداً لا ستبهم أحدهما من صاحبه»(٧٤) .

وقال أبو الحسن الوراق : «لو لم تعرب الأسماء لأشكل معناها ، ألا ترى أنك لو قُلتَ : (ما أحسن زيدٌ) لكنتَ ذامًّا له ، ولو قُلتَ : (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنتَ مستفهماً عن أبعاضه أيُّها أحسن ، ولو قُلتَ : (ما أحسنَ زيداً) لكنت متعجباً ، فلو أُسقط الإعراب في هذه الوجوه لاختلطت هذه المعاني فوجب أَنْ تعرب الأسماء ليزول الإشكال»(٧٥) .

ولكننا نجد المعنى واضحاً في بعض التراكيب دونما حاجة إلى الإعراب ، فقد يتضح المعنى بقرينة الرُّتبة أو المطابقة أو السِّياق ونحوها ، وحينئذ يكون دخول الإعراب بالحمل على ما فيه إلباس طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وفي ذلك يقول العكبري : «إذا ثبت الحكم لعلة اطَّرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت : (ضربَ الله مثلاً) فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أنَّ الفاعل والمفعول معقول قطعاً»(٧٦) .

ويقول ابن عصفور : «الإعراب لَّما افتُقر إليه في بعض الأسماء حُمل

سائرها على ذلك ، كما أنَّ العرب لما حَذَفتْ الواو من (يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة ، حَذَفَتْ من : أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ ، حملاً على ذلك »[٧٧] .

ويقول الصَّبان : «الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه ، نحو : (يشربُ زيدٌ الماءَ) حملاً على ما فيه الإلباس ؛ ليجري الباب على سنن واحد »[٧٨] .

٣ – إجراء (هذان وهاتان) (واللذان واللتان) مُجرى المثنى في الإعراب؛ لتكون التثنية على منهاج واحد ولا يختلف الباب فيها .

اختلف النحويون في تثنية (هذان وهاتان) (واللذان واللتان) فذهب بعضهم إلى أنها تثنية صناعية كما هي في (الزيدان والعمران) أي أنها مُثنَّاة حقيقة ، وأنها لمّا ثنيت أُعربت. قال السيوطي : وهو رأي ابن مالك[٧٩] .

وذهب جمهور البصريين[٨٠] إلى أنها ليست تثنية صناعية ، وإنما هي صيغ موضوعة للتثنية. وأخذ بهذا الرأي جماعة من النحاة منهم ابن جني[٨١] وابن الحاجب[٨٢] وأبو حيان[٨٣] .

ودليلهم أَنَّ هذه الأسماء فقدت بعض شروط تثنية الاسم ، وهي عند الأكثرين ثمانية[٨٤] شروط وهي : الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتنكير، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، وأن يكون له ثانٍ في الوجود، وأن لا يستغنى بتثنيته عن تثنية غيره .

(فهذان ، وهاتان ، واللذان ، واللتان) فقدت شرط الإعراب ؛ لأنها من المبنيات، وشرط التنكير؛ لأنها معارف ولا يمكن تنكيرها. والتثنية - كما تقدم - لا تلحق إلاّ النكرة نحو قولك رجلٌ ورجلان ، وفرس وفرسان . فأمَّا زيد وعمرو وزيدان وعمران فإنك لم تثنه إلاّ بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة .

وآية ذلك أنك تقول : هذان زيدان ظريفان ، ورأيت زيدين ظريفين . فلو لم يكونا نكرتين لَمَا صحَّ وصفهما بالنكرة ، فإذا أردت تعريفهما بعد التثنية فبالألف واللام أو بالإضافة فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها .

وإذا ثبت أن المعرفة لا يصحّ تثنيتها مع بقاء تعرفها فما لا يصحّ تنكيره لا يصحّ تثنيته ، ولمّا كانت (هذان وهاتان واللذان واللتان) مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيتها حقيقية ، وإنما هي صيغ موضوعة للدلالة على التثنية مخترعة لها إلاّ أنهم جاءوا بها على منهاج التثنية الحقيقية فقالوا: هذان، وهذين، واللذان، واللذين ؛ لئلا يختلف طريق التثنية ، ويجري الباب فيها على سنن واحد .

فإنْ قيل : لِمَ اختلف باب التثنية في الضمائر فقيل في تثنية (أنت وهو): أنتما وهما؟ وهلا قالوا في أنت (أنتان) وفي هو (هوان) كما قالوا في هذا : هذان، وفي هاتا : هاتان ، وفي الذي : اللذان ، وفي التي : اللتان، قيل : أسماء الإشارة والموصولة أشد شبهاً بالمتمكنة من المضمرة ، ألا تراهم يصفون تلك الأسماء ويصفون بها فيقولون : مررت بهذا العالِمِ ، ومررت بزيدٍ هذا ، وأكرمتُ الرجل الذي أكرمني .

فلمَّا قاربت أسماءُ الإشارةِ والموصولةِ الأسماء المتمكنة ودانتها هذه المداناة صيغت في التثنية على منهاجِ تثنية الأسماء المتمكنة ؛ ولذلك أعربت حال التثنية وإنْ كان الواحد مبنياً .

ولَمّا بُعدت المضمرات من المتمكنة لأنها لا تُوصف ولا يُوصفُ بها وتوغلت في شبه الحرف صاغوا لها أسماءً للتثنية على غير منهاج تثنية المتمكنة تمييزاً لما قارب المتمكنة على ما لم يقاربها وبعُد عنها(٨٥) .

٤ – كتابة (أُولو) بالواو في حالة الرفع حملاً على حالتي النصب والجر لتطرد كتابتها على نسق واحد .

مما أُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه (أُولو) بمعنى أصحاب ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، بل له واحد من معناه وهو (ذو) بمعنى صاحب ، ومن شواهده قوله تعالى : ﴿وَلا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾(٨٦) وقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾(٨٧) .

ويُكتب (أولو) بالواو بعد الهمزة في أحواله كلِّها ، وهذه الواو زائدة خطّاً ، وقد ذكر الصَّبان العلة في زيادتها قال : «ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارّة في الرسم نصباً وجراً ، وحمل عليهما الرفع »(٨٨) .

أي أن (أُلي) في حالتي النصب والجر لو رُسم دون واو لالتبس بإلى الجارَّة ، فزيدت الواو فيه في حالتي النصب والجر فرقاً بينه وبين إلى الجارّة ، ثم حُمل الرفع عليهما طرداً للباب ولتجري الكتابة فيه على نسق واحد .

ويبدو أَنَّ هذا الإلباس الذي أومأ إليه الصبان بين (أُولي) في حالتي النصب والجر لو لم يُكتب بالواو بعد الهمزة وبين إلى الجارّة لا يحصل إلاّ مع عدم ضبط (أُولي) بالشكل ، أمَّا لو ضبطت فلا لبس .

٥ – قلبُ لام المنقوص التي أصلها واو ياءً في حالة النصب حملاً على حالتي الرفع والجر ؛ ليجري الباب على سنن واحد .

الأسماء المنقوصة كالغازي والداعي والسامي ونحوها ، أصل لامها واو ، فأصلها : (الغازِو ، والداعِو ، والسامِو) ، وفي حالتي الرفع والجر تقلب الواو فيها ياءً ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الواو فتحذفان ،

فتبقى الواو ساكنة وما قبلها مكسور فتنقلب ياءً ، وإذا صارت الواو ياءً جرت تلك الأسماء حال تنكيرها مجرى قاضٍ، فتقول: هذا غازٍ ومررت بغازٍ ورأيت غازياً ، وكذلك الباقي .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تعد لام المنقوص إلى أصلها في حال النصب فيقال: (رأيت غازواً) ؛ إذ كان الذي أوجب قلبها ياءً في حال الرفع والجر – كما أسلفت – سكون الواو بعد حذف حركتها للثقل مع انكسار ما قبلها، أمَّا في حالة النصب فإن الفتحة لا تثقل على الواو فانتفت علة قلبها ياءً ؛ لتحصنها بالحركة عن القلب ؟ .

يقول الجرجاني : «الجواب أنهم قصدوا أَنْ لا يختلف الباب فأثبتوا الياء في حال النصب ؛ ليكون مثل الحالين الأُخريين ، كما قالوا : نَعِدُ وأَعِدُ وتَعِدُ ، فحذفوا الواو منها لوجوب حذفها في يَعِدُ طلباً لأن يجري الباب على سنن واحد - وهذا أقيس ؛ لأنه أُتبع فيه شيء واحد شيئين ، وهو أن حال النصب تبع حال الجر والرفع ، وأُتبعَ ثَمَّ ثلاثة أشياء شيئاً واحداً »(٨٩) .

ويجيب ابن فلاح عن السؤال السابق قائلاً : «لمَّا ثبت قلبها (يعني الواو) في أول أحوالها سُحب حكمه على آخر أحوالها تغليباً لحالتين على حالة واحدة ؛ لئلا تختلف بنية الكلمة»(٩٠) .

وكما نرى فإن جواب الجرجاني وابن فلاح يكاد يكون واحداً ، ومحصله أنَّه لمَّا ثبت قلب واو المنقوص في حالتي الرفع والجر ياءً لعلة طُردَ هذا الحكم في حالة النصب ولم تعد فيه لام المنقوص إلى أصلها وهو الواو ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، تغليباً لحالتي الرفع والجر على حالة النصب كما قال ابن فلاح .

وهذا الطرد في المنقوص أقيس - كما قال الجرجاني - من طرد حذف الواو من (نَعِدُ) وأخواته ؛ لأن المنقوص فأُتبع فيه شيء واحد (وهو حال النصب) شيئين (وهما حال الرفع والجر) .

أمَّا في (نعد) وأخواته فأُتبعَ ثلاثة أشياء (وهي حذف الواو من نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ) شيئاً واحداً (وهو حذف الواو من يَعِدُ) .

٦ – إسكان ياء المنقوص في حالة النصب حملاً على حالتي الرفع والجر؛ ليجري الباب على وتيرة واحدة .

المشهور في الاسم المنقوص أَنْ تسكن ياؤه في حالتي الرفع والجر ، وتقدر فيه الضمة والكسرة على الياء لثقلهما ، نحو (جاء القاضي ، ومررت بالقاضي) ، وفي حالة النصب تظهر الفتحة على الياء لخفتها نحو قوله تعالي: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾[٩١] .

وإنْ كان المنقوص نكرة حذفت منه الياء في حالتي الرفع والجر لالتقائها ساكنة - بعد حذف حركتها للثقل - مع التنوين ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٩٢]، وقوله تعالى :﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[٩٣].

وفي حالة النصب تبقى الياء وتظهر الفتحة عليها لخفتها نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِياً ﴾[٩٤] ومن العرب مَنْ يُسكن ياء المنقوص في حالة النصب كما أسكنها في حالتي الرفع والجر ، ويقدر الفتحة عليها كما قدر الضمة والكسرة طرداً للباب على وتيرة واحدة .

ومن شواهد إسكان الياء في حالة النصب قراءة جعفر الصادق[٩٥] ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكم ﴾[٩٦] بسكون الياء .

ومنه المثل : (أعطِ القوسَ باريْها)[٩٧] .

ومنه قول الشاعر :

ولو أنَّ واشٍ باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى لِيا[٩٨]

ولو جاء عل اللغة المشهورة لقال : ولو أن واشياً ، ولكنه أسكن ياء المنقوص فالتقت ساكنة مع التنوين فحذفت كما تحذف في حالتي الرفع والجر .

قال أبو العباس المبرد : «وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حَملَ حالة النصب على حالتي الرفع والجرّ »[٩٩] .

وينبغي ألاّ يُقصر على ضرورة الشعر ، وأوافق الصبان[١٠٠]على إجازته ذلك في السَّعة ؛ للشواهد التي تقدمت .

٧ – وجوب إبراز الضمير مع المشتق إذا جرى على غير مَنْ هو له ؛ لحصول اللبس في بعض المواضع ، وطرداً للباب فيما لا لبس فيه .

إذا جرى الاسم المشتق على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين[١٠١] مطلقاً ووافقهم ابن مالك في الألفية قال :

والمفرد الجامد فارغٌ وإنْ يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وأبرزنْه مطلقاً حيث تلا ما ليس معنـــاه له محصلا

وحجتهم أَنْ ترك إبرازه يفضي إلى اللبس في بعض المواضع نحو (زيدٌ عمرو ضاربه هو) فضاربه خبرٌ عن (عمرو) ومعناه وهو الضاربية لزيد ، ولو لم يبرز الضمير لأفاد التركيب عكس المعنى ، ولكان عمرو هو الضارب لزيد.

ثم طُرد هذا الحكم وهو إبراز الضمير مع المشتق إذا جرى على غير مَنْ هو له في المواضع التي لا لبس فيها نحو : (هندٌ زيدٌ ضاربته هي) يقول الجرجاني: «لو قلت : (هند زيد ضاربته) ولم تقل هي ، عُلِمَ أن زيداً

لاحظ له في الفعل ؛ إذ لا تقول : زيد ضاربة فتؤنث.. غير أن اللبس لما حصل في مواضع أجري الباب على سنن واحد ، فلم يترك الضمير مستتراً في نحو : (هند زيد ضاربته هي) وإنْ كان يُعلم أَنَّ الفعل ليس لزيد »[١٠٢] .

والكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير إذا أُمن اللبس ، مستدلين بنحو قول الشاعر :

قومي ذُرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان[١٠٣]

فالخبر (بانوها) جرى على غير مَنْ هو له ، ولم يبرز الضمير لكون اللّبس مأموناً ؛ للعلم بأن الذُّرا مبنية لا بانية ، ولو أبرز الضمير لقال بانيها هم أو بانوها هم على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) .

٨ – طرد الباب في تقدير متعلّق الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبراً .

يأتي الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً نحو : (زيدٌ عندك ، وزيدٌ في الدار) وكلٌّ منهما متعلّق بمحذوف واجب الحذف ؛ لأنه كون عام ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جَرّ ناوين معنى كائن أو ستقر

واختلف النحاة في المتعلّق المحذوف فمنهم مَنْ يقدّره باسم فاعل نحو كائن أو مستقر ومنهم مَنْ يقدّره بفعل نحو (استقر) ومنهم مَنْ يُجيز الأمرين وكلٌّ ذلك مبسوط في مظانه من كتب النَّحو .

قال ابن القوَّاس : «احتج مَنْ قال بأنه (أي المتعلّق المحذوف) فعل بأمرين: أحدهما : أنه الأصل في عمل الرفع والنصب فتقديره أولى ، وثانيهما: أن الظرف إذا وقع صلةً أو صفة للمبتدأ النكرة (الذي)[١٠٤] تدخل الفاء في خبره فلا يقدر إلاّ الفعل اتفاقاً ، فيجب أَنْ يُقدَّر في محل الخلاف طرداً للباب »[١٠٥] .

ولكننا نجد ابن مالك في (شرح الكافية) يجعل تعليق الظروف والجار والمجرور باسم فاعل أولى قال : «وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يُحوج إلى تقدير آخر ، الثاني : أنَّ كلَّ موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّر تعلُّقه بفعل أمكن تَعَلُّقه باسم فاعل، وبعد (أمَّا) و(إذا) المفاجأة يتعيَّن التعلّق باسم فاعل نحو : (أمَّا عندك فزيدٌ) و(خرجتُ فإذا في الباب زيدٌ) ؛ لأن (أمَّا) و(إذا) المفاجأة لا يليهما فعل لا ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعيَّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعيَّن تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردّ المحتمل إلى مالا احتمال فيه ليجري الباب على سَنن واحد »(١٠٦) .

وأودُّ أَنْ أشير إلى أن هذا المتعلَّق المحذوف الذي اختلف فيه النحاة واجب الحذف ، أي أن العرب لم تنطق به ، فطرد الباب أو إجراء الباب على سنن واحد الذي ورد في سياق النصين السابقين لايتعلق إذاً بالاستعمال العربي ، وإنما يتعلّق بالحكم النحوي .

٩ – بناء اسم لا النافية للجنس إذا وقع جمع مؤنث سالماً على الفتح طرداً لاسم (لا) المبني على نسق واحد .

إذا كان اسم لا النافية للجنس مفرداً ، أي : غير مضاف ولا شبيه بالمضاف فإنه يبني على ما ينصب به ، ومن ثَمَّ إذا وقع اسم لا جمع سلامة لمؤنث فإنه يُبنى على ما ينصب به وهو الكسر ، ولكن ورد فيه أيضاً البناء على الفتح ، وقد رُوي بالوجهين قول سلامة بن جندل :

إنَّ الشباب الذي مجدٌ عواقبه فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشّيب(١٠٧)

وقد أوجب ابن عصفور بناءه على الفتح قال في (المقرب) عند حديثه عن اسم لا النافية للجنس : «فإنْ كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع

سلامة بالألف والتاء بُني معها على الفتح وحذف التنوين ، فتقول : لا رجلَ في الدار ، ولا غلمانَ لزيدٍ ، ولا هنداتَ لك »(١٠٨) .

وابن عصفور مسبوق في هذا الإيجاب بالمازني فيما حكاه الرضيُّ عنه، فبعد أن ذكر الرضي رأي الجمهور وهو بناء اسم لا على الكسر إذا وقع جمع مؤنث سالماً قال : «والمازني يفتحه بلا تنوين.. حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد (لا) التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها ، وهذا أولى مما قبله ، طرداً للباب على سنن واحد »(١٠٩) .

فالرضي علل في النَّص السابق ما ذهب إليه المازني من بناء جمع المؤنث السالم على الفتح إذا وقع اسماً للا ، وعدم أخذه برأي الجمهور الذين يبنونه على الكسر بأنه أراد ألاّ تختلف حركة بناء جمع المؤنث السالم عن حركة سائر المبنيات بعد لا ، وبناؤه على الفتح يحقق هذه الموافقة ويطرد الباب على نسق واحد نحو : (لا رجلَ في الدار ، لا رجالَ في الدار ، لا لذَّاتَ للشِّيب) .

وأودّ أَنْ ألفتَ إلى أمر مهم ورد في نصّ الرضي السابق وهو أنه جعل طرد الباب على نسق واحد مرجحاً لرأي على آخر ، حيث جعل ما ذهب إليه المازني أولى مما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن ما ذهب إليه المازني يتحقق فيه طرد الباب على نسق واحد ، بخلاف ما ذهب إليه الجمهور .

وأرى أنه لا بأس في هذا الترجيح ولكن لا ينبغي اطِّراح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن كلا الوجهين قد ثبت عن العرب - كما أسلفت - فلا مجال لإيجاب أحدهما وإنكار الآخر .

١٠ – منع وقوع صاحب الحال نكرة دون مسوغ ؛ لالتباس الحال بالوصف في حالة النصب ، ثم طُرد المنع رفعاً وجَرًّا .

الأصل في صاحب الحال أَنْ يكون معرفة ؛ لأن الحال خبر في المعني وصاحبها مخبر عنه ، فحقه أَنْ يكون معرفةً كالمبتدأ ، ولا يكون نكرة إلاّ بمسوغ، وهذه المسوغات معروفة ومشهورة عند النحاة ومن الممكن الرجوع إليها في مظانها .

والذي يهمنا في هذا المقام ما ذكره الرَّضي من أَنَّ العلة في منع مجيء الحال إذا تأخرت من النكرة أن الحال تلتبس بالوصف في حالة انتصاب ذي الحال ثم طُرد المنع في حالتي الرفع والجر مع انتفاء العلة ، إذ لا تلتبس الحال فيهما بالوصف .

قال الرضي في (شرح الكافية) : «وأمَّا إذا تأخر (يعني الحال عن صاحبها النكرة) نحو : جاءني رجلٌ راكبا ، فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف، نحو : (رأيت رجلاً راكبا) ، فطُرد المنع رفعاً وجراً »[١١٠] .

١١ – منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ؛ لأن الغالب فيه أن يكون فاعلاً في الأصل فاستحق التأخير ، وأُعطي غير الفاعل في الأصل الحكم نفسه إجراءً للباب على وتيرة واحدة .

اختلف النحاة[١١١] في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ، فمنعه سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين وحجتهم في ذلك أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل ، وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ألا ترى أنَّك إذا قلت: (طاب زيد نفساً) و(تصبب زيدٌ عرقاً) فإن الأصل فيه (طابتْ نفسُ زيدٍ ، وتصببَ عَرَقُ زيد) ، فلمَّا كان فاعلاً في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً . وأُعطي غيرُ الفاعل في المعنى نحو (امتلأ الإناءُ ماءً) وقوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾[١١٢] حُكمَ ما هو فاعل في المعنى

طرداً للباب أو إجراءً للباب على وتيرة واحدة كما هو نصُّ عبارة الصَّبان(١١٣) في ذلك .

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديم التمييز على عامله المتصرف مستدلين بنحو قول الشاعر :

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

ولهم أدلة أخرى في ذلك ذكرها وردَّ عليها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)(١١٤) .

١٢ – منع توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل؛ للإلباس في بعض المواضع وطرداً للباب فيما لالبس فيه.

إذا أُكِّدَ ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وإنْ تؤكِّد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

نحو : (قُم أنت نفسُك) و(وقوما أنتما أنفسُكما) ، (وقوموا أنتم أنفسُكم) .

وهنا يُثار سؤال وهو : لِمَ أفردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل بالضمير المنفصل أولاً ؟

والإجابة عن هذا السؤال تتضمنها أقوال النحاة التالية :

قال الرضي : «لأن النفس والعين كثيراً ما يليان العامل ويقعان غير تأكيد نحو : (طابتْ نفسُ فلان ، ولَقِيتْ عينُه) فلو لم نؤكِّد معهما أوَّلاً بالمنفصل لالتبس الفاعل إذا كان غائباً أو غائبةً بالتأكيد نحو : (زيدٌ جاءني نفسُه ، وهندٌ جاءتني نفسُها) ثم طُرد الحكم في البواقي مع أن

ضمائرها بارزة نحو : (ضربتَني أنتَ نفسُك) وإنْ لم يلتبس »[١١٥] .

وقال الكيشي : «الضمير المؤكَّد إنْ اتصل وارتفع وأُكِّد بالنفس والعين فلا يُؤكَّد بالمظهر إلاّ بعد تأكيده بالمضمر كقولك : زيدٌ جاءني هو نفسُه أو عينُه ؛ لأنهما يليان العامل فيشتبه التأكيد بالفاعل، فإذا أُكِّد بالمنفصل زال الاشتباه واطَّرد الباب في كلِّ ضمير مرفوع وإنْ لم يشتبه كقولك: ضربَتَ أنتَ نفسُك»[١١٦].

وقال الصَّبان تعقيباً على قول ابن مالك السابق : (وإنْ تؤكد الضمير المتصل..) : «قال القاضي : وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواقع كما لو قلتَ : (هندٌ ذهبتْ نفسُها ، وسُعدى خرجتْ عينُها) ؛ إذ يحتمل أَنْ تكون نفسُها ذهبتْ وعينُها خرجت ، فإذا قيل : ذهبت هي نفسُها لم يكن لبس ، ولم يفرِّقوا بين هذين المثالين وغيرهما طرداً للباب »[١١٧] .

فنصوص النحاة السابقة متوائمة ومتوافقة على أَنَّ اللبس في بعض التراكيب التي أُكِّد فيها الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين دون توكيده بضمير منفصل هو الذي أوجب توكيد الضمير المتصل المرفوع بالمنفصل قبل توكيده بالنفس والعين ، ثم حُمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس طَرداً للباب على وتيرة واحدة .

١٣ – قلب الهمزة في نحو (حمراء وصحراء) واواً في جمع المؤنث السالم والنَّسب كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبها في المثنى طرداً للباب على سنن واحد .

إذا أُريد تثنية الاسم الممدود مما همزته للتأنيث نحو (حمراء وصحراء) قلبتْ همزته واواً فيقال : (حمراوان وصحراوان) .

قال ابن يعيش : «وإنما قلبوها هنا ولم يقرّوها على لفظها حملاً لها على الجمع المؤنث السالم والنَّسب من نحو صحراوات وخنفساوات وصحراويّ

وحمراويّ؛ لاجتماعهن في سلامة الواحد وزيادة الزائدين في الآخر منهن للمعنى، وإنما قلبت في النَّسب لئلا يصير علمُ التأنيث حشواً مع أنك لو نسبت إليه مؤنثاً لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث نحو حمرائية وصحرائية وذلك لا يجوز ، وأبدلوا منها في الجمع واواً لئلا يجمعوا في اسم بين علامتي تأنيث »(١١٨) .

ومحصل كلام ابن يعيش أن العرب قلبوا الهمزة في نحو (صحراء) واواً في جمع المؤنث السالم فقالوا (صحراوات) ؛ لأنهم لو لم يقلبوا لقالوا (صحراءات) فكرهوا اجتماع علامتي تأنيث في الجمع وللسبب نفسه قلبوا الهمزة واواً في النسب فقالوا (حمراويّ وصحراويّ) وقلبوا الهمزة واواً في التثنية فقالوا (حمراوان وصحراوان) مع انتفاء العلة ، إذ إنهم لو أبقوا الهمزة وقالوا (حمراءان وصحراءان) ما اجتمع فيه علامتا تأنيث ، ولكنهم حملوا التثنية على الجمع المؤنث السالم والنسب ، وغير خافٍ أنَّ هذا الحمل الغرض منه طرد الباب على سنن واحد ، وذلك ما صرح به ابن فلاح اليمني قال معللاً لقلب الهمزة واواً في التثنية في نحو (صحراوان) : «أنها قُلبت في الجمع في صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث وقُلبت في التثنية طرداً للباب على سنن واحد »(١١٩) .

١٤ – حذف تاء التأنيث من الاسم المنسوب إليه المختوم بالتاء فراراً من اجتماع علامتي تأنيث في الاسم المؤنث المنسوب إلى ذي التاء وطرداً للباب مع المنسوب المذكر .

إذا نُسِبَ إلى اسم مختوم بتاء التأنيث حُذِفت منه تلك التاء في النَّسب كقولك في النَّسب إلى مكة (مَكِيّ) وإلى البصرة (بصريّ) وإلى الكوفة (كوفيّ) .

والعلة في حذف تلك التاء كراهة اجتماع علامتي تأنيث في الاسم

المؤنث المنسوب إلى ذي التاء ؛ إذ إنه كان يلزم أَنْ يقال في نسبة امرأة إلى مكة أو البصرة أو الكوفة (مَكَّتيَّة ، وبَصرتيَّة ، وكُوفتيَّة) فكان يجتمع في الكلمة تاءان ، الأولى: قبل ياء النَّسب ، والأخرى بعدها فحذفوا التاء الأولى من المنسوب المؤنث وقالوا امرأة مَكيَّة وبصريَّة وكوفيَّة ، ثم طردوا هذا الحكم في المنسوب المذكر فقالوا: رجل كوفيّ ، مع انتفاء العلة فيه ؛ إذ لا يجتمع فيه تاءان لو قيل: رجل كوفتِيّ .

يقول الرضي : «وإنما حُذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين: إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها لو لم تُحذف إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً (بالتاء)[١٢٠] ؛ إذ كنت تقول : امرأة كوفتيَّة ، ثم طُرد حذفها في المنسوب المذكر نحو: رجل كوفي»[١٢١] .

١٥ – إجراء المصدر واسم الفاعل والمفعول مجرى الفعل في الصحة والاعتلال طرداً للباب على سنن واحد .

تقدم القول في المبحث الأول أن الأفعال تعلّ لاعتلال مصادرها وقد يأتي العكس فتعلّ المصادر باعتلال أفعالها وتصح بصحتها .

يقول ابن يعيش : «والمصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته ألا تراك تقول : قمتُ قياماً ، ولذتُ لِياذاً ، والأصل : قِواماً ولِواذاً ، فأعللتهما بالقلب لاعتلال الفعل ، ولو صحَّ الفعل لم يعتلّ المصدر وذلك نحو قولك : قاوم قِواماً ، ولاوذ لِوذاً ، فيصح المصدر فيهما لصحة الفعل ؛ لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد»[١٢٢] .

واسم الفاعل أيضاً لَمَّا كان بينه وبين الفعل مضارعة ومناسبة من حيث إنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ويعمل عمله اعتلَّ باعتلال فعله ، نحو : قائم وخائف وبائع والأصل : قاوِم وخاوِف وبايِع ، فأعلُّوها بقلب العين فيها همزة ؛ لأن العين قد اعتلت في أفعالها ، ولولا

اعتلال أفعالها لما أُعِلَّتْ، وإنْ صحَّت العين في الفعل صحَّت في اسم الفاعل نحو عَيِن فهو عاين ، وعَوِر فهو عاوِر .

وكذلك الشأن في اسم المفعول فإنه يعتلّ باعتلال الفعل أيضاً ؛ لأنه في حكم الجاري على الفعل وهو ملتبس به ويعمل عمله فكما قالوا : يُقال ويُباع، والأصل فيهما يُقْوَلُ ويُبْيَعُ ، فنقلوا الفتحة من العين إلى ما قبلها ثم قلبوها ألفاً ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

كذلك قالوا في اسم المفعول : (مَقُول ، ومَبِيع) ، والأصل فيهما : مَقْوُول ومَبْيُوع ، فأعلوهما بنقل ضمة العين فيهما إلى ما قبلهما فسكنت العين والتقت ساكنة مع واو المفعول فحذفت واو المفعول على الرأي المشهور فصارا (مَقُول ومَبُيع) فأبقوا الواوي كما هو أمَّا اليائي فغيَّروا الضمة فيه التي قبل الياء إلى كسرة لمناسبة الياء .

نخلص مما سبق إلى أنه لِما بين المصدر والفعل واسم الفاعل والمفعول من العُلقة والتآخي والمشابهة أرادت العرب أن يكون العمل فيها من وجه واحد لا يختلف(١٢٣) .

المبحث الثالث : طرد الباب في الحروف

١ – حمل إلاّ على إنما في منع تقديم المحصور بها طرداً للباب .

إذا كان الخبر محصوراً بإنما أو بإلاّ امتنع تقديمه ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك - رحمه الله - حين ذكر مواطن تأخير الخبر وجوباً فقال :

.... (أو قصد استعماله منحصرا)

نحو : (إنما زيدٌ قائمٌ) و(ما زيدٌ إلاّ قائمٌ) فيجب تأخير الخبر في المثالين؛ إذ إنَّ المعنى فيهما قصر صفة القيام دون غيرها من الصفات على

زيد وكأنك قلت ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ . ولو قُدِّم الخبر وقيل : (إنما قائم زيدٌ) و(ما قائم إلاّ زيد) لأفاد التركيب العكس ولصار المعنى قصر الموصوف وهو زيد دون غيره على صفة القيام ولم نُرد أنه ليس في الدّنيا قائم سواه ، وإنما نعني ما قائمٌ حيث نحن وبحضرتنا وما أشبه ذلك(١٢٤) .

فالعلة في منع تقديم المحصور هي إنعكاس المعنى لو قُدِّم ، قال الخضريّ في حاشيته على ابن عقيل : «فإن قلتُ : ينتفي اللّبس في إلاّ بتقديمها مع الخبر كما في البيت :

فياربِّ هل إلاّ بك النصر يرتجى   عليهم وهل إلاّ عليك المعوَّلُ

فلِمَ حكم بشذوذه؟ قلت : حملوا إلاّ على إنما طرداً للباب»(١٢٥) .

ولا غرابة أن يحملوا إلاّ على إنما ويطردوا الباب فيهما لما بينهما من تقارب في المعنى ، ذلك التقارب أبان عنه أتمَّ إبانة النحوي البارع أبو علي الفارسي ونقل لنا كلامه الإمام الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) .

قال : «قال الشيخ أبو علي في (الشِّيرازيَّات) : (يقول ناسٌ من النحويين في نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾(١٢٦) إنَّ المعنى : ما حرَّم ربي إلاّ الفواحش ، قال : وأصبت ما يدُلُّ على صحة قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذَّائدُ الحامي الذّمارَ وإنَّما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : (يدافع أنا) ولا (يقاتل أنا) وإنَّما تقول : (أدافع) و(أقاتل) ، إلاّ أنَّ المعنى لمَّا كان (ما يدافع إلاّ أنا) فصلتَ الضمير كما تفصله مع المنفي إذا ألحقت معه إلاّ حملاً على

المعنى »[١٢٧] .

٢ – منع دخول اللام على خبر إنَّ المنفي فراراً من توالي لامين مع بعض حروف النفي وطرداً للباب مع الباقي .

من المشهور أنَّ لام الابتداء تدخل على خبر إنَّ المكسورة الهمزة وقد أشار إلى ذلك ابن مالك - رحمه الله - حين قال :

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر   لام ابتداء نحــو إني لوزر

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ۝ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾[١٢٨]، ويمتنع دخولها على خبر إنَّ المنفي ، فلا تقول :(إنَّ زيداً لما يقوم).

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) : «فلو كان الخبر منفياً لم يجز اتصالها به ؛ لأن أكثر النفي بما أوّله لام ، فكُرِه دخول لام على لام ، ثم جرى النفي على سنن واحد ، فلم يؤكَّد بلام خبر منفي إلاّ في النادر من الكلام كقول الشاعر :

وأعلم إنَّ تسليماً وتركًا   للامتشابهان ولا سواء »[١٢٩] .

فالعلة - كما ذكر ابن مالك - في امتناع دخول اللام على خبر إنَّ المنفي أنَّ أكثر حروف النفي مبدوءة بلام كـ(لم ولن ولا) فلو أدخلوا عليها لام الابتداء لاجتمع لامان في الحرف وهو مستثقل في الكلام ، فكرهوا ذلك ، ثم إنهم أجروا حروف النفي غير المبدوءة باللام كـ(ما) مُجرى المبدوءة باللام في منع دخول لام الابتداء عليها طرداً لباب النفي على سنن واحد .

وما ذكره الخضريّ في حاشيته على ابن عقيل أحسب أنَّه لا يكاد يخرج عمَّا ذكره ابن مالك .

قال معللاً لامتناع دخول اللام على خبر إنَّ المنفي : «فِراراً من

توالي لامين في نحو (لا،ولم) وطرداً للباب في باقي النوافي.. »[١٣٠] .

٣ – كسر لام الجر إذا دخلت على الاسم الظاهر والأصل فيها الفتح؛ فرقاً بينها وبين لام الابتداء ؛ لالتباسهما في بعض المواضع وطرداً للباب فيما لا لبس فيه .

الذي عليه جمهرة[١٣١] النحاة أَنَّ الأصل في لام الجر الفتح ، والدليل على أَنَّ أصلها الفتح أنها تقع مفتوحة مع المضمر نحو : (المال لَك ولَه ولَهما ولَهم ولَكم ولَهن) .. وهكذا والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، ما عدا ضمير المتكلم فاللام معه مكسورة نحو (المال لِي) ؛ السبب في ذلك أَنَّ ما قبل ياء المتكلم مكسور أبداً .

وأما مجيء اللام مكسورة مع الاسم الظاهر نحو (المال لِزيد) فلعلة وهي التفريق بينها وبين لام الابتداء ؛ إذ لو جيء بها مفتوحة على الأصل لحصل الالتباس بينهما في مواضع كثيرة ، فمثلاً لو قلتَ : (إنَّ هذا لَعيسى) وفتحت اللام لم يدر السامع أيُّهما أردت : إنَّ هذا ملك لعيسى ، وإنَّ هذا لهوَ عيسى ، فإذا كسرت فقلت : (إنَّ هذا لِعيسى) عُلِم أنه في مِلْكه ، وإذا فتحت فقلت : (إنَّ هذا لَعيسى) عُلم أنه عيسى .

وكذلك أيضاً نحو : (لَعيسى غلامٌ ، ولِعيسى غلامٌ) تريد بأحدهما أنَّه غلام، وبالثاني أنَّ في مِلْكه غلام ، لو فتحت اللام فيهما لالتبس الأمر على السامع؛ إذ ليس يظهر الإعراب في آخره فيُفرق بين الحالين بالرفع والجر[١٣٢] .

أمَّا الأسماء التي يظهر فيها الإعراب نحو (إنَّ هذا لزيدٍ) فإنَّ الإعراب يفصل بين اللامين لو جيء باللام مفتوحة على الأصل ؛ إذ إنَّ ما بعد لام الجر يكون مجروراً ، وما بعد لام الابتداء يكون مرفوعاً ، وبه ينتفي

اللَّبس .

ولكن كما قال الجرجاني : «الأسماء التي لا يظهر الإعراب في آخرها كثيرة، فلمَّا وقع هذا اللَّبس كُسِر لام الجرّ في كلِّ اسم ظاهرٍ وإنْ كان معرباً ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، وقوَّى ذلك أن الأسماء المعربة لفظا كان يحصل هذا اللبس فيها عند الوقف ؛ إذ لو قلت : (إنَّ هذا لِزيدْ) تريد الملك ، و(إنَّ هذا لَزيدْ) تريد أنه هو ، لم يُفَرَّق بين المقصودين لسكون آخر الاسم ، فلمَّا حصل هذا الالتباس في هذه المواضع الكثيرة استمر الكسر في لام الجر لينكشف الاشتباه»(١٣٣) .

أمَّا مع المضمر فبقيت اللام مفتوحة على أصلها لانتفاء الالتباس معه بينها وبين لام الابتداء ، وذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجرّ تقول: (إنَّ هذا لأنت) إذا أردت الابتداء ، و(إنَّ هذا لك) إذا أردت الملك، و(إنَّ هذا لهو) و(إنَّ هذا له).. وهكذا .

٤- منع دخول كاف الجرّ على الضمير المتصل ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين مع ضمير المخاطب نحو :كَكَ ، وطرداً للباب مع الباقي .

الكاف من حروف الجرّ ، ولا تجرّ إلاّ الظاهر نحو : (زيدٌ كالأسدِ) أو الضمير المنفصل ؛ لجريانه مجرى الظاهر فيقال : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) ، وحكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له مَنْ تعدّون الصعلوك فيكم ؟ فقال: (هو الغداة كأنا)(١٣٤) .

ولا تجر الكاف الضمير المتصل قال سيبويه : «استغنوا بمثلي ومثله عن كِي وكَهُ»(١٣٥) .

وقال ابن مالك : «استغنوا في جَرّ الضمائر بمثل عن الكاف ؛ إذ لو لم يستغنوا بمثل لزمهم دخول الكاف على كاف المخاطب إذا كان مُشبَّهاً به

وذلك في غاية الاستثقال »[١٣٦] .

وقال الرَّضي : «والكاف لا يدخل علىالمضمر..؛ إذ لو دخله لأدَّى إلى اجتماع الكافين إذا شَبَّهتَ بالمخاطب فطُرد المنع في الكل»[١٣٧] .

فالعلة -كما ظهر من النصوص المتقدمة - في امتناع دخول الكاف على الضمير المتصل أنه يؤدي إلى اجتماع المثلين مع ضمائر الخطاب نحو : (كك و ككما وككم وككن) وطرداً للباب مع بقية الضمائر وقد ورد في الشِّعر دخول الكاف على الضمير شذوذاً ، كقول الشاعر :

خلّى الذِّنابات شملا كثبا ... وأمّ أو عالٍ كها أو أقربا[١٣٨]

وقول الآخر :

ولا ترى بعلاً ولا حلائلا ... كَهُ ولاكَهُنَّ إلاّ حاظلا[١٣٩]

٥ – زيادة (لا) النافية بعد واو العطف إذا كان الكلام منفياً ؛ لأن عدم زيادتها يؤدي إلى اللبس في بعض التراكيب ، وقد تزاد فيما لا لبس فيه طرداً للباب .

المشهور عند جمهور[١٤٠] النحاة أنَّ واو العطف تفيد مطلق الجمع ، فإذا قيل : جاء زيدٌ وعمرو ، احتمل المعنى أن يكون المجيء حصل منهما معاً في زمن واحد وأن يكون حصل من زيد أوّلاً ، وأن يكون حصل من عمرو أوّلاً .

فهذه ثلاثة احتمالات لا دليل في الواو على شيء منها ، ومن ثَمَّ فالأكثر على ألا يعطف بالواو على منفيّ إلاّ وبعد الواو (لا) نحو : (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو) وذلك أنَّك إذا قلت : (ما جاءني زيدٌ وعمرو) دون (لا) احتمل أنهما لم يجيئا معاً في وقت واحد ، ولكن جاء كلٌّ واحد منهما منفرداً ، فإذا جئت بلا زال هذا الاحتمال ، وصار إعلاماً بأنهما لم يجيئا

ألبتة .

فإنْ كان في التركيب قرينة تحتم أحد المعاني السابقة للواو لم يحتج إلى زيادة (لا) بعد النفي ؛ لانتفاء اللبس كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾(١٤١) لم يأتِ بلا بعد الواو ولم يقل – جَلَّ ذكره – ولا البصير؛ لأن الفعل (يستوي) صرف الواو إلى المعية ؛ إذ إنَّ المساواة لا تكون إلاّ بين شيئين ، ولا يصحّ أنْ تقول : (استوى زيدٌ) وتسكت.

وقد تزاد (لا) النافية بعد واو العطف التي صُرِفَتْ للمعية واللَّبس معها مأمون طرداً للباب ، قال الرضيّ(١٤٢) : «وقد تزاد (لا) فيما لا يحتمل الترتيب طرداً كقوله تعالى : ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ﴾(١٤٣) وقوله : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلا الْأَمْوَاتُ﴾(١٤٤) » .

٦ – زيادة الألف بعد واو الجماعة ؛ لأن عدم زيادتها يؤدي إلى لبس في بعض التراكيب ، وطرداً للباب فيما لا لبس فيه .

يُكتب بعد واو الجماعة ألف زائدة في الخط نحو : (قالوا وجادوا وسادوا) ، وقد قيل في سبب زيادة هذه الألف أقوال ثلاثة :

الأول : أنهم فَرَّقوا(١٤٥) بها بين واو الجماعة في نحو (القوم لم يدعوا) وبين الواو الأصلية في الفعل نحو (زيدٌ يدعو) .

الثاني : أنهم فَرَّقوا بها بين واو الجماعة وواو العطف ، قال ابن قتيبة : «ألف الوصل تزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النَّسق في مثل (وردوا وكفروا) ألا ترى أنهم لو لم يدخلوا الألف بعد الواو ثم اتصلت بكلام بعدها ظن القارئ أنها كفر وفعل وورد ، فحِيزَت الواو لما قبلها بألف الفصل ، ولمّا فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف قبلها نحو ساروا وجاءوا ، فعلوا ذلك في

الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قبلها نحو : كانوا وبانوا ؛ ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكماً واحداً »[١٤٦] .

فقول ابن قتيبة : (ليكون حكم هذه الواو في كلِّ موضع حكما واحداً) معناه: طردا للباب على وتيرة واحدة أو نسق واحد .

الثالث : أنهم فصلوا بها بين ضمير المفعول نحو (ضربوهم) وبين ضمير التأكيد نحو (ضربواهم) ثم طردوا الباب في الجميع - كما ذكر الرضي[١٤٧] - وإنْ لم يكن هناك ضمير .

وواضح أن طرد الباب هنا يتعلق بالكتابة لا الاستعمال .

والله أعلم،،

خاتمة البحث

الحمد لله على نِعَمِه ومِنَنِه – ونِعَمُه عليَّ تترى وهي أكثر من أن تحصى – ومن نعمه عليَّ أن وفقني لإتمام هذا البحث ، وفي خاتمته أودّ أن أسجل أهم ما وصل إليه :

١ - عرَّف البحث (طرد الباب على وتيرة واحدة) بأنه تعميم حكمٍ ثبت في بعض أفراد الباب لعلَّة على سائر الباب مع انتفاء العلَّة ؛ ليكون الباب كلُّه على طريقة واحدة ولا يختلف .

٢ - طرد الباب ينتمي إلى قياس الطَّرد وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلَّة .

٣ - جمع البحث أغلب ما تشتت وتفرَّق من مسائل هذه الظاهرة المتأبِّية بين ثنايا كتب التراث وخاصة النَّحوية .

٤ - طرد الباب يتماس مع قياس الحمل إذا كان المحمول والمحمول عليه من باب واحد ، ويختلف عن بقية أنواع الحمل .

٥ - لا يشترط في المطرود عليه أن يكون أكثر من المطرود ؛ إذ قد يُطردُ في الكثير الحكم الذي ثبتت علَّته في القليل .

٦ - استُعمل طرد الباب على وتيرة واحدة مُرجِّحا لرأي على آخر .

٧ - طرد الباب قد يكون في الاستعمال أو الكتابة أو الحكم النحوي .

وأخيراً أسأل الله أَنْ يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الهوامش والتعليقات

(1) انظر الخصائص ٩٦/١ ، واللسان مادة : (طرد) ٢٦٧/٣ ، ٢٦٨ .

(2) اللسان مادة : (بوب) ٢٢٤/١ .

(3) المصدر السابق مادة : : (وتر) ٢٧٦/٥ .

(4) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(5) انظر ٤٩٧/١ – ٥٠٢ .

(6) انظر لُمع الأدلة في أصول النحو ص٥٣ .

(7) المصدر السابق ص ٥٨ .

(8) انظر الأصول ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(9) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٦٥ ، ٦٦ .

(10) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٠/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، المسألة ١١٢ ، ٧٨٢/٢ .

(11) انظر الإنصاف ٧٨٣/٢ .

(12) وَكَفَ البيتُ : هطل وقطر . انظر اللّسان ، مادة (وكف) ٣٦٣/٩ .

(13) ونَمَ الذبابُ : (الونيــــم) : خُرْءُ الذباب وسلحه . انظر اللّسان ، مادة (ونم) ٦٤٣/١٢ .

(14) انظر الكتاب لسيبويه ٥٣/٤ ، والإنصاف لابن الأنباري ، المسألة ١١٢ ، ٧٨٢/٢ .

(15) انظر الإنصاف ٧٨٥/٢ .

(16) المقتضب ٨٨/١ .

(17) شرح الشافية ٨٨/٣ ، ٨٩ ، وانظر أيضاً الكامل للمبرد ٥١/١ ، ٥٢ والإنصاف لابن الأنباري ٧٨٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٤/٢ .

(18) المقتضب ٧٢/١ .

(19) شرح المفصل ٥٩/٧ .
(20) شرح الكافية ١٢٥/٤ ، ١٢٦ .
(21) انظر البيت في المقتضب ٩٨/٢، والدّر المصون للسمين الحلبي ٩٢/١ ، والخزانة للبغدادي ٣١٦/٢ .
(22) شرح الكافية ٤١٤/٢ .
(23) المصدر السابق ٤٩١/٤ .
(24) ما بين القوسين زيادة من عندي لتوضيح المراد .
(25) شرح الكافية ٤٨٩/٤ .
(26) انظر علل النحو لأبي الحسن الورَّاق ص ١٨٣ ، ١٨٤ بتصرف .
(27) ما بين القوسين زيادة من عندي لتوضيح المراد .
(28) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١٦٨/١ .
(29) الأصل في (يَدْعِيٌّ) لَمَّا خلا من نون الوقاية (يَدْعُوي) اجتمعت الواو والياء في كلمة واحد وسبقت الواو بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء ، وقلبت ضمة العين كسرة لمناسبة الياء . وهكذا (ضَرَبُيَّ ، واضربُيَّ) أصلهما (ضربوي ، واضربوي) فجرى فيهما الإعلال السابق .
(30) شرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٢ .
(31) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٤/١ .
(32) شرح التسهيل ١٣٥/١ .
(33) انظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٢٠/١ ، ٢٢١ .
(34) جاءت هذه الكلمة في أصل الكتاب المحقق (المغني) شرج بالجيم واخترت (شرع) بالعين ؛ لكونها أكثر ملاءمةً للسياق ، ولورودها هكذا بالعين في الأشباه والنظائر للسيوطي ؛ حيث نقل فيه النَّص نفسه عن المغني . انظر الأشباه والنظائر ٥٠١/١ .
(35) المغني لابن فلاح ١٥٠/٢ .
(36) حاشية الصَّبان ٦٥/١ .
(37) الأصول لابن السَّرح ٥٠/١ .

(38) علل النحو لأبي الحسن الوراق ص ٢٠٤ .
(39) الكتاب ٢٠/١ .
(40) التبصرة والتذكرة ٩٤/١
(41) انظر الإنصاف لابن الأنباري ٥٢٤/٢ فما بعدها .
(42) انظر المصدر السابق ٥٤٢/٢ ، ٥٤٣ .
(43) شرح المفصل ٦٢/٧ .
(44) انظر الإنصاف لابن الأنباري ٥٤٩/٢ فما بعدها ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦٦/١
(45) انظر ٣٤/١
(46) آل عمران: ٢٨ .
(47) قرأ بالرفع المفضل الضبي . انظر الدّر المصون ١٠٦/٣
(48) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ .
(49) نظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٦٥/١ .
(50) البقرة : ٢٣٣ ، وقرأ برفع الرّاء في (الاتضارٌ والدة) ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم . انظر السبعة في القراءات ص١٨٣ .
(51) البقرة : ٢٨٢ ، وقرأ برفع الرَّاء في (لايضارٌ كاتب) ابن محيصن ، انظر المحتسب لابن جني ١٤٩/١ .
(52) انظر الدُّر المصون ١٠٦/٣ .
(53) مريم الآيتان (٥ - ٦) .
(54) انظر السَّبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤٠٧ ، وحُجّة القراءات لأبي زرعة ص٤٣٨ .
(55) معاني القرآن ١٦١/٢ ، ١٦٢ .
(56) البقرة: ٢٨٤
(57) انظر السَّبعة في القراءات ص ١٩٥ ، وحُجة القراءات لأبي زرعة ص ١٥٢ .
(58) انظر الدّر المصون ٦٨٧/٢ .
(59) انظر حاشية الصبان ٦٧/١ .

(60) الصَّرف مصطلح كوفي والمراد به أنَّ هذه الواو تصرف الكلام عن العطف الذي هو الأصل في الواو ، ويسميها البصريون واو المعية .
(61) شرح الرضي على الكافية ١٧/٤ ، ١٨ .
(62) انظر الإنصاف ١١/١ .
(63) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٢٤٠ .
(64) انظر (المصباح المنير) كتاب الألف (الألف مع الخاء وما يثلثهما) ١٢/١ .
(65) انظر سر صناعة الإعراب ٥٧٤/٢ بتصرف .
(66) انظر الممتع ٥٣٣/٢ .
(67) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١٠ .
(68) انظر المقتضب ٩٦/١ .
(69) انظر شواهد التوضيح ص ٢٤٠ .
(70) شرح الكافية للرضي ٤٠١/٢ .
(71) انظر هامش شرح الكافية للرضي طبعة بيروت ٢٩/٢ . وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/١ .
(72) نقلاً عن السيوطي في الأشباه والنظائر ٥٠١/١ ، ٥٠٢ .
(73) شرجاً واحداً : أي نوعاً واحداً .
(74) الخصائص ٣٥/١ .
(75) انظر علل النحو ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
(76) انظر التبيين للعكبري ص ١٨٨ ، والأشباه والنظائر ٤٩٧/١ .
(77) نقلاً عن السيوطي في الأشباه والنظائر ٤٩٨/١ .
(78) حاشية الصبان على الأشموني ٦٧/١ .
(79) انظر رأيه في شرح التسهيل ١٩١/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١٤٠/١ .
(80) انظر شرح التصريح لخالد الأزهري ٦٧/١ .
(81) انظر رأيه في سر صناعة الإعراب ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧ .
(82) انظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .
(83) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٥٥٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .

(84) انظر هذه الشروط في همع الهوامع ١/١٣٩-١٤٥ ، وشرح التصريح ١/٦٧ وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/٤٠ .
(85) انظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/٤٦٦-٤٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٢ بتصرف .
(86) النور: ٢٢ .
(87) الزمر: ٢١ .
(88) حاشية الصبان ١/٩٣
(89) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٦٤ .
(90) المغني لابن فلاح ١/٢٤٨ .
(91) الأحقاف: ٣١ .
(92) الرعد: ٧ .
(93) غافر : ٣٣ .
(94) الفرقان: ٣١ .
(95) انظر المحتسب لابن جني ١/٢١٧ .
(96) المائدة : ٨٩ .
(97) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٢٠٤ .
(98) البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥١ ، وشرح الأشموني للألفية ١/١١١ .
(99) نقلا عن الأشموني في شرحه للألفية ١/١١١ .
(100) حاشية الصبان ١/١١١ .
(101) الإنصاف لابن الأنباري ١/٥٧ فما بعدها ، والتبيين للعكبري ص ٢٥٩ فما بعدها .
(102) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٦٦ .
(103) البيت في شرح الأشموني للألفية ١/٢٠٨ .
(104) في الكتاب المطبوع (التي) والسياق يقتضي ما أثبته وهو (الذي) .
(105) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/٨٣١ .
(106) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(107) البيت في شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٢ ، وشرح الأشموني ٨/٢ .
(108) المقرب لابن عصفور ١٩٠/١ ، وانظر رأيه أيضاً في شرح الأشموني ٨/٢ .
(109) شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٢ .
(110) المصدر السابق ٢٣/٢ .
(111) انظر الإنصاف لابن الأنباري ٨٢٨/٢ فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤،٧٣/٢ وشرح الأشموني ٢٠٨/٢ .
(112) القمر: ١٢ .
(113) حاشية الصبان ٢٠٨/٢ .
(114) انظر ٨٢٨/٢ فما بعدها .
(115) انظر شرح الكافية ٣٣٧/٢ .
(116) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٦٠ .
(117) حاشية الصبان ٥٩/٣ .
(118) شرح المفصل ١٥٠/٤ .
(119) المغني لابن فلاح ٣٥/٢ .
(120) قيَّد الرَّضي المؤنث المنسوب إلى ذي التاء بكونه بالتاء ، وهذا القيد في غير محله وأوافق محققي الكتاب في أن الصواب حذف هذا القيد ؛ لأن اجتماع التاءين لازم في المنسوب إلى ذي التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزينب فإنك تقول في نسبتها إلى البصرة بصرتيَّة .
(121) شرح الشافية للرضي ٦/٢ .
(122) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/١٠ .
(123) المصدر السابق ٦٦/١٠ ، ٨٣ بتصرف .
(124) انظر دلائل الإعجاز للجرجاني ص ٣٤٦ بتصرف .
(125) حاشية الخضريّ ١٠٢/١ .
(126) الأعراف: ٣٣ .
(127) دلائل الإعجاز ص ٣٢٨ .
(128) الليل ١٢-١٣.

(129) شرح التسهيل ٢٦/٢-٢٧ .
(130) حاشية الخضري ١٣٤/١ .
(131) انظر الكتاب لسيبويه ٣٧٦/٢ ، والمقتضب للمبرد ٢٥٤/١، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١٤٢/١ ، ورصف المباني للمالقي ص٣٢٤ .
(132) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٤٣/١ بتصرف .
(133) المصدر السابق ١٤٣/١ .
(134) انظر الخزانة ١٩٦/١٠ .
(135) الكتاب ٣٨٣/٢ .
(136) شرح كافية الشافية ٧٩٣/٢ .
(137) شرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٤ .
(138) البيت في الكتاب ٣٨٤/٢ ، والخزانة ١٩٥/١٠ .
(139) البيت في المصدرين السابقين ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ .
(140) انظر الكتاب ٤٣٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٢/٤ .
(141) فاطر:١٩
(142) شرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٤ ، ٢٨٤ .
(143) فصلت: ٣٤ .
(144) فاطر: ٢٢ .
(145) انظر شرح قطر النَّدى وبَلِّ الصدى ص ٤١٩ .
(146) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ١٨٩ .
(147) شرح الشافية للرضي ٢٨٥/٢ .